الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2016

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2016

الموضـــوع

دور الرقابة الداخلية في تحسين القوائم المالية للبنك

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري– وكالة الجزائر–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية ونقود.

إعداد الطالب(ة):

▪ جبلون حواء

إشراف الأستاذ(ة):

▪ نصيرة عقبة

السنة الجامعية : ٢٠١٥-٢٠١٦

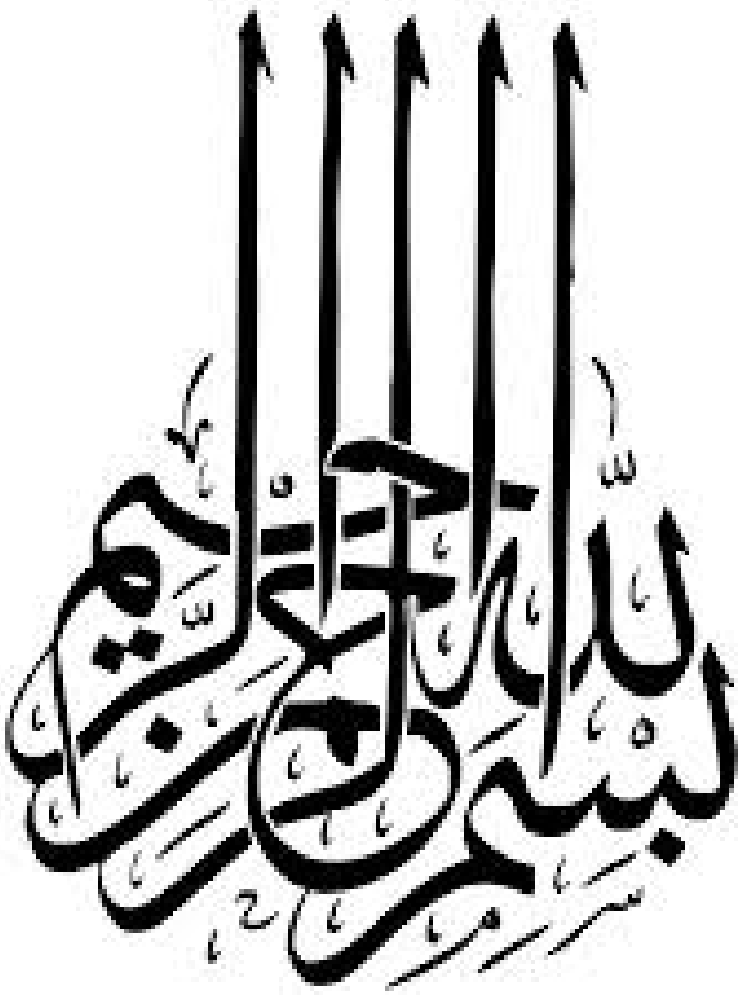
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله، ومن باب من لا يشكر الناس لم يشكر الله

فالشكر موصول إلى :

الأستاذ الدكتور "نصيرة عقبة" على قبوله الإشراف على هذا العمل الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته

ونصائحه ....

أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة هذه المذكرة

وإغنائها بمقترحاتهم القيمة ....

موظفي بنك الخارجي الجزائري وأخص بالذكر السادة : عادل، حفيظة، مهدي ... على مساعدتي

في إنجاز الجانب التطبيقي للمذكرة وعلى المعاملة الطيبة ..

وفي الأخير كل الشكر لأساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وإداريين،

وكذلك عمال المكتبة المركزية ...

الإهــداء

لك الحمد ربي حتى ترضى، وكما ينبغي بجلالك، والصلاة والسلام على "محمد" خير الأنام والرحمة.

الى الذي شعل شمعة دربي وأنارها بنصائحه، وسهر على تعليمي والذي حلم بأن أكون قدوة لغيري، حفظه الله وأطال في عمره.... أبي الغالي

إلى من أوصانا الرسول بها ثلاثا .... وحملتني في بطنها تسعا.... وغمرتني بحبها ودعواتها دائما... إلى من الجنة تحت أقدامها حفظها الله .... أمي الغالية

إلى من أرى السعادة في أعينهم وأرتاح وأنا بينهم إلى من زاحمتهم على لبن أمي وفؤاد أبي .. إخوتي وأخواتي ولا أنسى من أعتبرهم كأخواتي مونية وعائشة ....

الى من شجعتني وساندتني ... التي أرى فيها الحياة فكان لي الفضل أن أسميها وردة الحياة " إبنة خالتي " سامية ".

الى جميع أقاربي وأهلي وكل من يعرفني .....

إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من بدايته إلى اليوم وخاصة طلاب دفعة مالية ونقود 2016.

إلى كل من أحببناهم بإخلاص وبادلونا نفس الشعور : سارة، ندى، هاجر، رحيمة، أحلام، نعيمة، حليمة، سامية، عادل، صبري، عقبة، رؤوف، إبراهيم، رمزي.

إلى كل هؤلاء وبكل معاني الحب والوفاء أهدي ثمرة جهدي.

ملخص الدراسة باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة الى معرفة الدور الذي تؤديه الرقابة الداخلية في تحسين القوائم المالية للبنك من خلال التعرف على مفهوم نظام الرقابة الداخلية ومكوناتها، وسائلها، مقوماتها...، بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة في تطبيقيه ومن ثم مدى مساهمتها في تحسين القوائم المالية.

ولتحقيق هذه الأهداف قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات والإجابة عليها وجلب قوائم المالية بالبنك المختص للدراسة وقمنا بتحليلها ولخصنا نتائج الدراسة الى ما يلي:

- تركيز على الرقابة الداخلية لأنها تساهم في خلق الثقة وسلامة القوائم المالية.
- تعتبر الرقابة الداخلية الوسيلة الفعالة لتقييم أداء مختلف الوظائف داخل البنك.
- منهجية الرقابة الداخلية تتم وفقا لخطوات منتظمة تتمثل في الحصول على المعرفة العامة حول البنك، وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وإجراء الإختبارات اللازمة وذلك قصد إصدار رأي حول الوضعية المالية للقوائم بالبنك، وهذا يساهم في تحفظ البنك على القوانين الشرعية للإدارة والعمل بنزاهة.
- وجود علاقة إرتباط قوية بين آليات الرقابة الداخلية وتحليل القوائم المالية للبنوك وهذا ما يدل على أن الرقابة الداخلية تأثر على التحليل للقوائم المالية الخاصة بالبنوك وذلك لتحسين آدائها المالي.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، القوائم المالية، البنك الخارجي الجزائري.

Resumé de l'étude

Cette étude se base pour connaitre le rôle que mène le contrôle intérieur à améliorer les registres financiers de la banque, à partir de la connaissance du règlement de contrôle intérieur et ses dérivées, ses moyens, en ajoutant les moyens du suivi pratiqué et cela pour bien améliorer les registres financiers.

Pour arriver à ces buts, nous avons posé certaines questions et donné sa réponse en apportant des registres financiers bancaires répondant à cette étude et nous sommes arrivés à ce qui suit :

- Il faut se baser sur le contrôle intérieur par ce qu' il aide à mener une confiance sur la réalité des registres financiers.
- Le contrôle intérieur est le seul moyen de surveiller toutes les données de la banque.
- Le contrôle se termine sur des points réels qui mènent à trouver les connaissances totales sur la banque. Ce règlement du contrôle intérieur nous mène à donner notre avis sur la démarche financière de la banque. Et cela aide à laisser la banque et ses lois à mener un travail honnête.
- La relation forte entre le contrôle intérieur et le contrôle des registres financiers de la banque. Ce qui prouve que le contrôle des registres financiers des banques aide à ses bonnes démarches financieres.

Les mots clés : le contrôle intérieur, registre financier, banque extérieure d'Algérie.

مقدمة العامة

مقدمة العامة

أصبح نجاح النظام الاقتصادي في الوقت الحاضر مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرته على تمويل التنمية الإقتصادية الشاملة، وقدرته على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات والتنويع الآلي للخدمات البنكية المتعددة التي أصبحت البنوك الحديثة تتنافس لتوفيرها لعملائها، مما جعل البنوك من أهم القطاعات الإقتصادية، فتطوره يتبع تطور الشكل والنظام الإقتصادي المنتهج، وإن معظم الدول النامية تعاني من التخلف في البنك ومحدودية نطاقه وتأثيره وهو بالتالي يحتاج الى تطوير ووضع للسياسات المناسبة لتنظيم عمله وتوجيه نشاطه ليحقق الأهداف المرجوة منه.

وحتى تحقق المؤسسات المصرفية هذه التطورات لجأت الى إستخدام نظام الرقابة الداخلية والذي يعتبر خط دفاع قوي يضمن ويحمي مصالح البنوك حيث يعتبر العين الساهرة التي تحقق لها سلامة تدفق أموالها وتوزيعيها وحماية أصولها وقوائمها المالية وموجوداتها وسلامة عملياتها ودقة تسجليها وإكتشاف الأخطاء إذا إرتكبت فور حدوثها وقبل أن يزداد ويستفحل أمرها.

فعند إحترام متطلبات وإجراءات تطبيق نظام الرقابة الداخلية بشكل جيد ومناسب تستطيع المؤسسة المصرفية تقييم أداءها وخاصة في النظام المالي حيث التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي تستخدمه علم الإدارة في تحليل وتقييم القوائم المالية وذلك لمعرفة الوضعية المالية للبنك والذي يعبر عن قدرة البنك عن تحقيق أهدافه طويلة الأجل.

و بناءا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- كيف تساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين القوائم المالية للبنك؟

و بغية الإلمام بهذا الموضوع بصفة أكثر تفصيل يمكن الإشارة الى مجموعة من التساؤلات والتي تشكل تلك الاهتمامات الأخرى المتعلقة بالموضوع:

- ماهو نظام الرقابة الداخلية؟ وماهي إجراءات نظام الرقابة الجيد؟
- هل يمكن التحليل المالي لوحده من إعداء القوائم المالية ورقابة عليها؟
- هل يقوم نظام الرقابة الداخلية الجيد في تقييم وتحسين القوائم المالية للبنك محل الدراسة؟

الفرضيات:

و كإجابة أولية للاشكالية يكمن وضع الفرضيات التالية :

- نظام الرقابة الداخلية عبارة عن خطة تنظيمية يساعد على التنظيم الإداري والمحاسبي داخل البنك عن طريق حماية أصوله ، كما يتميز نظام الرقابة الداخلية بإجراءات عملية تضمين السير الحسن للتنظيم الوظيفي للبنك.

- يمكن للتحليل المالي لوحده من إعداد قوائم المالية وذلك عن طريق أدوات التحليل المالي المتمثلة في المؤشرات والنسب المالية لإعطاء الوضعية السليمة للبنك وتشخيص حالته المالية .
- يساهم نظام الرقابة الداخلية والفعال في تحسين القوائم المالية وتطويره بالبنك الخارجي الجزائري عن طريق الزيارات الدورية ومراقبة الإدارات والقوائم المالية لتفادي الوقوع في الأخطاء والغش.

أسباب إختيار الموضوع:

لا شك أن الرغبة في انجاز أي عمل له أسباب ومبررات معينة ..

- مبررات الذاتية :
  - الميولات الشخصية نحو مواضيع التحليل المالي .
  - ميولي لممارسة في مجال الرقابة الداخلية في البنك.
  - فضولي لمعرفة وإكتساب خبرة مهنة الرقابة الداخلية.
- مبررات الموضوعية :
  - حاجة البنوك لنظام رقابي فعال في نجاحها .
  - لابد من وجود رقابة داخلية التي تسهر على تحسين ومراقبة القوائم المالية للبنك.
  - أصبح موضوع الرقابة الداخلية من أهم وأكثر المواضيع المطروحة جدلا في الوقت الحالي على مستوى البنك، سواء على مستوى الوطني أو الدولي.

أهمية الدراسة:

تكتسي وظيفة الرقابة الداخلية في تحسين القوائم المالية في البنوك أهمية بالغة من خلال الدور الهام الذي تلعبه لتحقيق الأمن والسلامة البنك ونزاهة ومصداقية المعلومات المالية إلى جانب إحترام التشريعات والأنظمة والسياسات والإجراءات الداخلية، ومنه تكمن أهمية الموضوع المختار في الحاجة الملحة الى محيط رقابي يساعد البنك لتحقيق اهدافه والذي يعتبر كأداة فعالة لايمكن الإستغناء عنها نظرا لتطور واتساع البنوك وصعوبة التحكم في تسييرها، حيث سنتناول من خلال هذه الدراسة أنظمة الرقابة الداخلية داخل البنك.

أسباب الدراسة:

تتمثل أسباب الدراسة في :

- يعتبر نظام الرقابة الداخلية الجهاز الهضمي للبنك .
- تعتبر الرقابة الداخلية أداة حساسة في إكتشاف نقاط القوة والضعف للبنك

- أهمية التحليل المالي لما له من قدرة على تحليل القوائم المالية ومعرفة الوضعية المالية للبنك ومقارنتها بالسنوات السابقة.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التركيز على دور الرقابة الداخلية في تحسين للقوائم المالية للبنك.
- إبراز أهمية الرقابة الداخلية في البنك.
- إمكانية توضيح معالم ومحددات نظام الرقابة الداخلية السليم في البنوك.
- تحسين آليات الوصول إلى تحليل المالي للبنك.
- محاولة تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك الخارجي الجزائري.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة ومحاولة للوصول الى كافة تطلعاته كان إلزاما علينا، إعتماد مختلف المناهج المستعملة في الدراسات الإقتصادية والمالية وذلك كلما دعت الضرورة البحثية الى ذلك فنجد المنهج الإستقرائي الذي يعتمد على عمليات الإستنتاج للوصول الى حقائق محددة مرتبطة بموضوع الرقابة الداخلية ومدى تقييمها لتحسين القوائم المالية .

حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج المطلوبة فإن الدراسة إرتبطت بحدود مكانية وزمانية:

- الحدود المكانية: سوف نقتصر في دراستنا حول دور التي تقوم به الرقابة الداخلية في تحسين القوائم المالية ولقد قمنا بإجراء هذه دراسة على مستوى بنك الخارجي الجزائري – وكالة الجزائر–
- الحدود الزمنية: تمت هذه الدراسة خلال ثلاث سنوات أي في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2014 ويعود سبب إختيار هذه الفترة إلى أن سنة 2012 كون القوائم المالية حديثة والرقابة الداخلية فعالة، بينما تشكل سنة 2014 إقفال السنة المالية .

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا اثناء الدراسة نذكر منها:

- فيما يخص الدراسة التطبيقية فهي تعتبر العنصر الاكثر صعوبة التي واجهتني نظرا لكون الموضوع حساس فمن الصعب أن نحصل على كامل الحرية في البنك لأنه بمجرد ما أن أتكلم عن نظام الرقابة

الداخلية إلا وان ألاحظ وجوه البعض الأشخاص عدم تقبل هذا الموضوع لأنهم يعرفونه شكل من أشكال التقييم الشخصي لمؤهلاتهم وكفاءتهم في أداء وظائفهم، وخاصة عند طلبي للقوائم المالية فوجدت صعوبة كبيرة في منحي هذه القوائم .

- وسائل جمع البيانات:

قصد تحليل البحث وتبيان أهم المعالم المرتبطة به، قمنا باستعمال بعض الأدوات المهمة في البحث العلمي، من بين هذه الأدوات المسح المكتبي وذلك بالإطلاع على الكتب وغيره و كذلك المقابلة وذلك بقيامنا بمجموعة من المقابلات المباشرة مع المدير الوكالة والمحاسبين وطرح بعض الاسئلة على الموظفين بالبنك وتجميع إجابات الأفراد الدراسة حول دور الرقابة الداخلية في تحسين القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري وقيام بتحليلها.

دراسات سابقة:

و من خلال الدراسات التي إطلعنا عليها، يمكن توضيح بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا كمايلي:

1- بوطورة فضيلة: دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك (دراسة حالة : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي)، مذكرة ماجستر، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، تمحوت هذه الدراسة في الإشكالية التالية : ماهي آليات دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية؟ وما مدى فعالية وسلامة نظام الرقابة الداخلية للصندوق الوطني التعاوني الفلاحي حيث تطرأت الى مفاهيم الرقابة الداخلية وخصائصها وأهدافها ومقوماتها كما تحدث أيضا عن المراجعة وعلاقتها بالرقابة الداخلية .

2- علي شيتور: مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الإقتصادية- دراسة حالة مؤسسة السياحي بسكرة مذكرة ماجستير كلية العلوم التجارية تخصص فحص محاسبي جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013-2014 وتمثل اشكالية هذه المذكرة في : كيف يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟ تطرق صاحب الدراسة على نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال إبراز خصائصها وأهميتها ومقاوماتها وأشار أيضا الى أدوات التحليل المالي للوصول الى الأداء الأمثل للمؤسسة.

3- أجراد فاطمة: التحليل المالي في البنوك التجارية دراسة حالة قرض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، العقيد أكلي محند اولحاج، البويرة، 2011/2010، جاءت تحت الإشكالية التالية: الى أي مدى يمكن إعتبار التحليل المالي وسيلة جوهرية في إتخاذ قرار منع القرض من طرف البنك؟ تطرأ الى مفاهيم التحليل المالي وكما أشار الى مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وأيضا تطرأ الى التحليل المالي وعلاقته بمنح القرض.

من خلال الدراسات السابقة لاحظت أن معظم الدراسات من جانب النظري لا تختلف معظمها تبين دور وفعالية نظام الرقابة الداخلية ولكن من الجانب التطبيقي تختلف في طريقة دراسة الحاله فمنها من تعالج نظام الرقابة على مستوى المؤسسة أما في بحثنا فدرسنا على مستوى البنك وأبرزنا علاقته مع فعاليتها في تحسين القوائم المالية وكيف مراقبتها عن طريق إجراءات وزيارات دورية .

هيكل الدراسة:

بناءا على ما سبق تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول:

الفصل الأول الذي يتضمن مدخل لنظام الرقابة الداخلية والذي ينقسم الى ثلاث مباحث حيث يجد القارىء في المبحث الأول ماهية الرقابة الداخلية والذي يتضمن بعض المفاهيم حول مفهوم وخصائص وأهمية الرقابة الداخلية أما في المبحث الثاني تطرأنا الى مكونات وأهداف والعوامل المساعدة لتطويرها، وفي المبحث الثالث تناولنا مقومات وإجراءات وعملية تقييمها.

والفصل الثاني فهو عبارة عن تقييم نظام الرقابة الداخلية في تحسين القوائم المالية، والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مباحث، من خلاله تعرفنا على القوائم المالية تعريفها وخصائصها ومكوناتها وأساليبها في المبحث الأول، أما عن المبحث الثاني وتطرأنا فيه عن التحليل المالي وإستعمالاته وأساليبه، وفي المبحث الثالث فتناولنا علاقة الرقابة الداخلية بعملية التقييم وتحسين القوائم المالية من خلال الرقابة الداخلية .

وفي الأخير الفصل الثالث وهو فصل التطبيقي والذي بدأنا بتقديم البنك الخارجي الجزائري ووظائفه وهيكله التنظيمي، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى واقع نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية للبنك والذي قمنا فيه بذكر المخاطر وإجراءات الوقائية للبنك وكذلك عرض المقابلة، وفي المبحث الثالث قمنا بعرض النسب والمؤشرات المالية وتحليلها.

الفصل الأول

مدخل لنظام الرقابة الداخلية

تمهيد

إن زيادة الحاجة للخدمات المقدمة من طرف الرقابة الداخلية عامل رئيسي لتطورها وقيامها كنشاط أساسي لا يمكن الإستغناء عنه فالهدف من الرقابة الداخلية يتمثل في التحقق من البيانات المحاسبية والمالية مع التأكد من مدى صحتها وتمثيلها للمركز المالي للبنك ومدى تطبيق الإجراءات الموضوعة من طرف إدارتها لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية ومنع الغش والتلاعب بأملاكها.

وحتى يمكن فهم طبيعة نظام الرقابة الداخلية السليم لا بد من توضيح أهم المفاهيم التي تصب في مجال الرقابة، والتي تعتبر كمقاييس للحكم على مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، إلى جانب إبراز المقومات والإجراءات الأساسية لتشغيل نظام الرقابة الداخلية، خاصة لما يشهده البنك من كبر الحجم والإتساع في إستخدام الحاسبات الإلكترونية في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية .

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال ما يلي :

المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: اهداف ومكونات نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثالث: مقومات وإجراءات وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية

إن ظهور الرقابة الداخلية وتطورها ووصولها إلى ماهية عليه الآن كان أمرا حتميا، بسبب توسع البنوك وتشعب وظائفه مع زيادة تعقدها وتفرعه، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة الموظفين لتسيير البنك من جانب التدفقات النقدية والمالية.

المطلب الأول تعريف وخصائص نظام الرقابة الداخلية

أولا: تعريف نظام الرقابة الداخلية:

منذ عدة سنوات، تدخل نظام الرقابة الداخلية في المجالات والأنشطة الاقتصادية وفي معظم البلدان، في القطاع الخاص والعام، كل هذا أدى إلى تعدد التعارف المتناولة لنظام الرقابة الداخلية ولكن ما يمكن ملاحظته أنها تصب كلها في مجرى واحد.

وقبل التطرق إلى مفهوم نظام الرقابة الداخلية، نبدأ بتناول مصطلح الرقابة من النظرية الكلاسيكية، والتي تناولته في سنة 1918 مع فيول، أي كانت الرقابة تنتمي إلى الأنشطة التي نقول عنها إدارية مثل التنظيم والتنسيق، فيول يعرف الرقابة على أنها عملية للتحقق ما إذا كانت الأعمال تتم حسب البرنامج المقرر[1].

فكتاب النظرية الكلاسيكية يعتبرون الرقابة بأنها مرتبطة بنظام رسمي للسلطة والتي تظهر في السلم الهرمي للإدارة.

وبعد تطرقنا لمفهوم الرقابة بإختصار، نتطرق إلى نظام الرقابة الداخلية بالبنوك، إذ نجدها تتفق مع بعضها البعض في أحيان كثيرة ومنه نستعرض بعض التعارف للرقابة الداخلية:

1. الرقابة الداخلية ماهية إلا تجزئة للعمل وتقسيمه إلى مراحل بين موظفي البنك، وهي وسيلة تنظيمية تسير بها مراجعة عمل كل موظف بواسطة موظف آخر وبواسطة وسائل أخرى لغرض التثبيت صحة الأرقام والقيود في الدفاتر، الأمر الذي يترتب عليه إحتمال منع الأخطاء والغش وسرعة إكتشافها عند الحدوث[2].
2. وحسب الخبراء الفرنسيين المعتمدين هي مجموع الضمانات التي تساهم في توجيه البنك وتهدف إلى ضمان المحافظة على اللأصول ونوعية المعلومات وحمايتها من جهة وتطبيق التعليمات الإدارية وتدعيم تحسين الأداء من جهة أخرى وتنبثق طرق كل نشاط وإجراءاته من داخل البنك للمحافظة على إستقرارها[3].

---

[1] Hem, G ; Une approche conventionnaliste de l'évolution du contrôle interne, revue, française de gestion, juin / juillet, aout 2001, N 143, p 38.

[2] عزيز الدلجاوي، **أسس المراجعة علما وعملا**، الجزء الأول، القاهرة، 1954، ص 95.

[3] حسين القاضي، حسين دودح، **أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية**، عمان، الأردن، 1999، ص 240.

ومن التعارف السابقة نستخلص أن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الوسائل والقوانين والتي توضع من طرف الإدارة من أجل العمل على ضمان التحكم في وظائف البنكن بغية الوصول إلى التسيير الفعال للعمليات المالية والإدارية التي تقوم بها.

ثانيا: خصائص نظام الرقابة الداخلية:

يمتاز نظام الرقابة الداخلية الجيد والفعال تصميما خاصا وهذا التصميم يوجد له مستلزمات ومتطلبات معينة ومحددة ينبغي أن تأخذ في عين الإعتبار هذه المتطلبات تمثل بمجموعة من الخصائص تجعل من النظام الرقابة الداخلية في الشروع الأكثر بفعالية و كفاءة وهي:

1. **الفعالية:** يقصد بها إستخدام نظام الرقابة جيد ومتطور، يقوم على إكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، ومعالجتها في المستقبل، بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت من طرف القائمين بهذا العمل، من أجل تحقيق المرغوب فيه[1] .
2. **الموضوعية:** لا شك أن الإدارة المالية تتضمن الكثير من العناصر البشرية، لكن مسألة ما إذا كان المرؤوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة وينبغي أن يكون خاضعا لمحددات واعتبارات شخصية، لأن الأدوات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية، لا موضوعية، يؤثر ذلك على الحكم على الأداء، مما يجعله غير سليم، لأن التقارير المقدمة من طرف مراجع الحسابات يجب أن تكون موضوعية، حيادية تتضمن بيانات لها معنى ومدلول كاف عن الوضعية المالية للبنك.
3. **الدقة:** يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة عن الأداء والتأكد في نفس الوقت من مصدر المعلومات، من خلال البيانات المسجلة، بالوثائق والسجلات المحاسبية وكذا المتابعة المستمرة، في إكتشاف الأخطاء والإنحرافات من أجل التعبير عن حقيقة المركز المالي للبنك في نهاية الفترة المالية [2].
4. **المرونة :** حتى يكون النظام الرقابي ناجحا، يجب أن تتوفر المرونة، أي التكيف على مع المتغيرات المستجدة على التنظيم، فنادرا ما تتشابه المشاكل وأسباب الإنحرافات، مما يتطلب أن يكون التصرف مناسبا للموقف المتخذ، فإذا استجدت ظروف أملت تغيرا في الأهداف والخطط الموضوعية، وعلى المدير أن تتوفر لديه أساليب رقابية من أجل ضبط التصرفات المختلفة لجميع المشاكل داخل البنك [3].
5. **التوقيت المناسب:** لا بد من توفر نظام سليم لتلقي كافة المعلومات في الوقت المناسب، وعليه يجب على القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية مراعاة الوقت خاصة القائمين بإعداد التقارير عليهم إيصالها في الوقت المحدد حيث تفقد المعلومات المتأخرة معناها وفائدتها جزئيا وكليا، فمثلا اذا تعلق الأمر بإحدى

[1] عمر سعيد وآخرون، **مبادىء الادارة الحديثة**، مكتبة دار الثقافة، عمان، 2003، ص 137.

[2] محمد إسماعيل بلال، **مبادئ الإدارة: بين النظرية و التطبيق**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 371.

[3] محمد قاسم القيروتي، **مبادئ الإدارة: النظريات والعمليات والوظائف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 373.

المناقصات وحصل البنك على المعلومات صحيحة تتعلق بشروط دخولها في هذه المناقصة أمر لا قيمة له اذا جاء بعد إنقضاء الموعد المحدد للدخول.

6. **التوفير في النفقات:** الهدف من وجود نظام الرقابة هو الحد من الانحرافات عن الخطة، وبالتالي الحد من النفقات الضائعة أو الخسائر المرتبطة لذا يجب أن يكون مردود النظام أكبر من تكاليفه، فمثلا شراء نظام إلكتروني شديد التطور من أجل عمليات رقابية يمكن ضبطها بإستعمال أنظمة بسيطة بأقل التكاليف لا جاء إقتصاديا ما دامت الفوائد المتحصل عليها لا توازي التكاليف [1].
7. **الإستمرارية والملائمة:** وتعني به إتفاق النظام الرقابي المقترح مع حجم وطبيعة النشاط الذي تتم الرقابة عليه، فعندما يكون البنك صغير يفضل له أسلوب رقابي بسيط، على عكس ذلك يكون حجم البنك كبير يتطلب نظام أكثر تعقيدا وملائمة
8. **التكامل:** يشير تكامل النظم الرقابية إلى ضرورة استيعاب هذه النظم لجميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون هناك تكامل بين الخطط ذاتها وأيضا تكامل بين النظم الرقابية المستخدمة [2].

المطلب الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلية

من إستعراض تحديد مفهوم الرقابة الداخلية وفقا لتعاريف السابقة يمكن تقسيم إنواعها الى:

أولا- الرقابة المحاسبية:

وتهدف الرقابة المحاسبية إلى التحقق من أن كل عمليات البنك قد تم تنفيذها وفقا لنظام تفويض السلطة الملائمة والمعتمدة من الاداراة وكل عمليات البنك قد تم تسجيلها في دفاتر البنك طبقا لمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وبالتالي التحقق من دقة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية.

وتتمثل الرقابة المحاسبية في الإجراءات التي تتعلق بحماية الاصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية ومطابقة الاصول الموجودة فعلا في أقسام إدارة البنك وتعتبر الادارة المالية أو إدارة الحسابات للبنك مسؤولة عن وضع نظام سليم للرقابة المحاسبية بهدف حماية الأصول وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة درجة الإعتماد عليها[3].

ثانيا-الرقابة الإدارية:

وتتضمن الرقابة الإدارية السياسات والخطط التنظيمية والسجلات والتي تكون متعلقة بإتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ العمليات المالية وتهدف هذه الأساليب إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وتنمية روح الإلتزام وتطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الإدارية للبنك.

---

[1] محمد رفيق الطيب، **مدخل للتسيير**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة، ص 216.

[2] يحي حسين عبيد وإبراهيم طه عبد الوهاب، **أصول المراجعة**، مكتبة الجلاء، المنصورة، مصر، 2001، ص 199.

[3] عبد الفتاح الصحن وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008، ص 16.

وقد عرضت لجنة معايير ألمراقبة الرقابة الادارية بأنها خطة التنظيم وما يرتبط بتا من إجراءات وأساليب تختص بالعمليات المالية والتي تقود الإدارة الى فرض سلطتها وتحكمها في هذه العمليات من هذا التعريف نجد[1]:

الرقابة الإدارية: هي خطة التنظيمية، والطرق والإجراءات المتعلقة بالكفاءة ومدى الالتزام بالسياسات الادارية. نجد أن الرقابة الادارية ترتبط بأقسام التشغيل وليس بقسم الحسابات أو القسم المالي للبنك والسبب في ذلك إن هذه الأقسام غير مرتبطة مباشرة بالقسم المالي بمعنى غير خاضعة لمسؤولية المدير المالي مما يعني عدم قيام مراقب الحسابات بمراقبتها.

ثالثا- الضبط الداخلي :

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع الوسائل التنسيق والإجراءات الهادفة الى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمستويات ويرتبط الضبط الداخلي بالطرق المحاسبية والمراجعة الداخلية والأفراد[2].

المطلب الثالث: وسائل نظام الرقابة الداخلية

تستخدم الرقابة الداخلية عدة وسائل منها[3]:

1. **الخطة التنظيمية:**

أجمعت التعارف السابقة على ضرورة وجود خطة تنظيمية تستجيب في جميع الأحوال في القرارات التي تتخذ محاولة توجيهها بما يخدم مصلحة وأهداف البنك إذ تبنى هذه الخطة على ضوء تحديد الأهداف المستوحاة منها وعلى الإستقلال التنظيمي أي ما يحدد بوضوح خطوط السلطة والمسؤولية الإدارية للمديريات التي يتكون منها البنك. وبالرغم من أن الإستقلال التنظيمي يتطلب الإنفصال بين الوظائف إلا أن عمل جميع المديريات يجب أن ينسق بحيث يؤدي إلى تدفق منتظم للمعلومات.

نشير في الأخير الى أن العناصر الأساسية يجب أن تكون في الخطة التنظيمية هي كالآتي:

- تحديد الأهداف الدائمة للبنك.
- تحديد الهيكل التنظيمي للبنك ومختلف أجزائه ومع إبراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة.
- تحديد المسؤوليات بالنسبة الى كل النشاط.

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006، ص 208.

[2] التهامي طواهري ومسعود صديقي، **المراجعة والتدقيق الحسابات الاطار النظري+ الممارسات التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص85.

[3] مرجع سابق، ص 86.

- تعيين حدود ورحابة المسؤوليات بالنسبة لكل شخص.

إلا أن مساهمة هذه الوسيلة في تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية يكون عبر النقاط التالية:

- البحث عن فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية.
- وجود وحدات قياس تمكن من تحديد نتائج الأجزاء والأنشطة المختلفة للبنك سواء في وقت احصائي أو مالي.
- حماية الأصول من خلال تقسيم العمل المهني داخل البنك.

2. الطرق والإجراءات :

تعتبر الطرق ولإجراءات من بين أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من نظام الرقابة الداخلية فإحكام و فهم و تطبيق هاتين الوسيلتين يساعد على حماية الأصول العمل بكفاءة والإلتزام بالسياسات الإدارية المرسومة، بغية تحسين أداء البنك وتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق الأهداف المرسومة[1].

3. المقاييس المختلفة:

تستعمل المقاييس المختلفة داخل البنك لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر التالية:

- درجة مصداقية المعلومات.
- مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية.
- إحترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو لعودة المعومات المطابقة.

المبحث الثاني أهداف ومكونات الرقابة الداخلية

يبنى نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المكونات أو الركائز والتي من خلالها يستطيع هذا النظام تحقيق وأهدافه و الوصول الى المستوى المطلوب تحقيقه والتي سوف نتطرق اليها في هذا المبحث:

المطلب الأول: أهداف نظام الرقابة الداخلية

اجمعت التعارف السابقة لنظام الرقابة الداخلية على أن الأهداف المراد تحقيقها من هذا النظام هي:

- حماية أصول البنك:

تعتبر حماية الأصول البنك من أهم الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها وذلك من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لجميع عناصر الأصول وسوء الاستخدام أو الضياع أو الاختلاس سواء نية أو حسن نية[2].

[1] فتحي رزق السوافري وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية (الاتجاهات الحديثة)**، الدار الجديدة للطبع، مصر، 2002، ص 20-21.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 90.

- التحكم في البنك:

يعتبر التحكم في أهداف البنك التي تسعى لتحقيقها من أهم أهداف مجلس الادارة والمسؤوليتين والتنفيذيين و يحدث هذا عن طريق التنفيذ الصارم والدقيق لمختلف التعليمات وعليه فان تصميم و تطبيق نظام رقابي هو من مسؤولية الإدارة و المسيرين.

- ضمان دقة البيانات المحاسبية:

بحيث يمكن الإعتماد عليها، والنظام المحاسبي كنظام المعلومات ينتج بيانات يستفاد بها في متابعة الإنجاز وتصحيح المسارات الخاطئة وإتخاذ قرارات تتعلق بالسياسات المستقبلية ويتيح نظام الرقابة الداخلية الجيد دقة لهذه البيانات تؤدي الى الثقة فيها والإعتماد عليها في إتخاذ القرار الصحيح [1].

- ضمان نوعية المعلومات:

بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي إختيار دقة درجة والإعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام المعلوماتي يعالج بيانات من أجل الوصول إلى نتائج تتمثل في المعلومات بين أن تجهيز هذه البيانات يتم عبر نظام المعلومات المحاسبية الذي يتصف بالخصائص التالية:

- تسجيل العمليات من المصدر وفي أقرب وقت.
- إدخال العمليات التي سجلت الى البرنامج الآلي والتأكد من البيانات المتعلقة بها.
- تبويب البيانات على حسب صنفها وخصائصها في كل مرحلة من مراحل المعالجة.
- إحترام المبادئ المحاسبية المتفق عليها والقواعد الداخلية للبنك من أجل تقديم المحاسبية.
- تشجيع العمل بكفاءة.

إن أحكام نظام للرقابة الداخلية بكل وسائله داخل البنك يمكن من ضمان الإستعمال الأمثل والكفء لموارد البنك ومن تحقيق الفعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات وفقط يعطي تحسنا في مرودية البنك.

- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية:

ان الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي امتثال وتطبيق أوامر الجهة المديرة، لأن تشجيع وإحترام السياسات الإدارية من شأنه أن يكفل للبنك أهدافها المرسومة بوضوح بإطار الخطة التنظيمية من أجل التطبيق الأمثل للأوامر، وينبغي أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- يجب أن يبلغ الى الموجهة اليه.
- يجب أن يكون واضحا مفهوما.
- يجب أن تتوفر وسائل التنفيذ.

[1] عبد الفتاح محمد صحن وسمير كامل، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2001، ص 162.

- يجب إبلاغ الجهات الآمرة بالتنفيذ[1] .

المطلب الثاني: مكونات نظام الرقابة الداخلية

يتطلب تصميم وتنفيذ اي نظام للرقابة الداخلية مراعاة خمس مكونات أساسية لابد من الإهتمام بها لضمان تحقيق الأهداف الرقابية وتتمثل هذه المكونات فيما يلي[2]:

1- بيئة الرقابة: تعتبر البيئة الرقابية الأرضية التي تقوم عليها المكونات الأخرى وأساس تحقيق نظام رقابي فعال وهي تتكون من:

أ- عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة وتتمثل في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة والقيم الأخلاقية السائدة لدى العاملين والإدارة والمعايير السلوكية المطبقة وكيفية إستخدامها في الواقع العملي لتشجيع الأداء الأخلاقي

ب- عوامل لها صلة بتنظيم المؤسسة نفسها: وتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفء ومدى تحديد السلطات والمسؤوليات وسياسات الأفراد وممارستهم المختلفة، ومدى الإلتزام بسياسات المؤسسة.

ت- الإلتزام بالكفاءة : وكما نشير هنا الى ضرورة وجود مستويات للأداء داخل المؤسسة وضمان الإلتزام بتا من أجل تحقيقها بشكل جيد، كما أن وجود السياسات والاستراتيجيات أمرا ضروريا ومصاحبتها بالتدريب وتهيئة الموارد البشرية العاملة لرفدها بمهارات لازمة من أجل إنجاز الأعمال التي تحددها المهمات الوظيفية[3].

ث- تحديد وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات: ويأتي ذلك من خلال تفويض الصلاحيات والمسؤوليات للأنشطة، ووضعه الكيفية التي تجمع فيه بيانات العمل لكافة المستويات الإدارية لغاية إعداد التقارير المالية والإدارية بشكل واضح، كذلك وجود سياسات خاصة بتنفيذ بنود الموازنة كما خطط لها دون الحاجة الى طلب إجراءات المتناقلات فيما بين بنودها أو التجاوز في الصرف، فتفويض الصلاحيات للموظفين حاجة من السياسات لتلبية إتصال مناسب يضمن فيه جميع العاملين أهداف الرقابة الداخلية[4].

2- تقييم المخاطر تتعرض أي مؤسسة للعديد من المخاطر عند مزاولتها لإعمالها إذ لابد لها من تحديد وتحليل هذه المخاطر ومحاولة تخفيف حدة تأثرها الى مستويات مقبولة، ويمكن ذكر أهم هذه المخاطر فيما يلي:

- مخاطر السيولة والتي تتحدد من خلال معرفة العلاقة بين إحتياجات البنك من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع وتمويل الزيادة في القروض.

---

[1] التهامي طواهري، مسعود صدقي، مرجع سابق، ص ص 21-92.

[2] فتحي رزق السوافيري واللآخرون، مرجع سابق ،ص 12.

[3] زيدان وزياد أمين عبد الغني، **تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية**، رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2001، ص45.

[4] Taylor, DH Auditing Integrated Concepts and Procedures, John wiley, 2008, p 346.

- مخاطر متعلقة بالائتمان مثل فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين

3- أنشطة الرقابة: تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات والإجراءات والقواعد التي تعمل على تحقيق الرقابة الداخلية بطريقة ملائمة، وإدارة المخاطر بفعالية وتتمثل هذه الأنشطة في:

- أنشطة الرقابة على التشغيل: وهي تهتم بمراقبة ومتابعة تشغيل عمليات المؤسسة.
- أنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالية: وتهدف الى إعداد تقارير مالية يمكن الإعتماد عليها المؤسسة.

4- المعلومات والإتصالات: نتحدث هنا عن نظام المعلومات المحاسبي، حيث أنه يعتبر أهم عنصر من عناصر الرقابة الداخلية، حيث يعمل النظام المعلومات المحاسبي على إنتاج كافة المعلومات والبيانات والمالية لتصل الى مستخدميها بالوقت المناسب، عدا عن أن نظام المعلومات المحاسبي يشتمل على عدة عناصر مختلفة جميعها وجدت لخدمة إعداد التقارير المالية حول المنشأة بشكل يحمي ممتلكاتها وحقوق المساهمين.

ويتطلب هذا النظام أساليب ووظائف وسجلات مختلفة لتنفيذ كافة الوظائف المطلوبة وهي:

- تسجيل المعاملات المالية بشكل صحيح.
- استخدام أسلوب مقبول لقياس قيمة العمليات المحاسبية.
- تسجيل العمليات المالية بوقتها الزمني الصحيح.
- عرض البيانات المالية بالشكل الصحيح مثبتة بسندات معتمدة.

5- إستمرار عمليات المراقبة كجزء من العمليات الداخلية.

يجب أن تشمل مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على سياسات وإجراءات لضمان أن نتائج التدقيق تتم بشكل سريع، وعلى الإداريين أن :

- يقيموا وبشكل سريع نتائج التدقيق والمراجعة الأخرى بما في ذلك ما يبين التصور والتوصيات التي قدمها المدقق وغيرهم من القائمين على تقييم أعمال الشركة.
- يجددوا الإجراءات المناسبة للرد على النتائج وتوصيات التدقيق وأعمال المراجعة الأخرى.
- يستكملوا وضمن اطار زمني محدد، كل الخطوات التي تصحح أو تعالج الأمور المشار اليها من قبل الإدارة.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة لتطور نظام الرقابة الداخلية

تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية داخل البنك إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية وتعبر عن وضعيتها الحقيقية، لذلك بات من الضروري ربط مصداقية هذه المعلومات بقوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية المفروض على نموذج المحاسبي، والذي هي محل تقييم دائم من طرف المراقبة، إن حساسية وأهمية نظام الرقابة الداخلية أملت الإهتمام به في ظل العوامل العديدة والمساعدة على تطوره، والتي هي:

1- **الأصناف العديدة للمؤسسات:**

عرفت المؤسسة أصنافا عدة وتقسيمات سواء من ناحية طبيعة نشاط أو من ناحية القانونية أو من ناحية حجمها، إن هذه الإشكال كانت نتيجة لتنوع نشاطاتها والقطاعات التي يزداد الاستثمار فيها، لذلك أصبح من الضروري على المساهمين من تكوين مجلس إدارة تناقش فيه كل الأمور المتعلقة بالمؤسسة ويقيم فيه عمل الهيئة المسيرة لها، هذا التقييم يكون بمقارنة ما توصلت اليه الهيئة المسيرة من نتائج في شكل القوائم للمعلومات وكشوف تحليلية وموازنات تبرز بشكل مفصل كل أطوار النشاط داخل المؤسسة بما تم رسمه في الخطة التنظيمية التي هي من الوسائل الأساسية لنظام الرقابة الداخلية[1].

2- **تعدد العمليات :**

تقوم المؤسسة بعدة وظائف من حيث أنها تستثمر، تشترى، تحول، تنتج، تشغل، تبيع، وداخل كل وظيفة من هذه الوظائف تقوم المؤسسة بعدة عمليات تتفاوت من وظيفة الى اخرى ومن مؤسسة إلى أخرى، وفي إطار هذه الوظائف يجب على الهيئة المشرفة على كل وظيفة ان تتقيد بما هو مرسوم في الخطة الخاصة بتا والتي هي مثبتة في الخطة التنظيمية الاجمالية للمؤسسة، مما سبق يظهر حاليا بان نظام الرقابة الداخلية مطالب بالتكييف مع التنوع في العمليات.

3- **توزيع السلطات والمسؤوليات:**

إن التوسع الجغرافي للمؤسسات سواء على التراب الوطني أو التوسع الذي تعرفه الشركات المتعددة الجنسيات يدعو إلى ضرورة توزيع السلطات والمسؤوليات على المديريات الفرعية بما يسمح بتنفيذ كل الاعمال واتخاذ القرارات في الوقت والمكان المناسبين، على إن تكون هذه المديريات الفرعية أو الوحدات المتواجدة في المناطق الأخرى مسؤولية أمام المديرية العامة، كون هذه الأخيرة مسئولة على كل النشاطات التي تقوم بتا المؤسسة أمام مجلس الإدارة الذي يقيم أدائها بما فيه أداء المديريات الفرعية مقارنة بما هو مرسوم في الخطة التنظيمية وبإستعمال كل الوسائل والإجراءات التي تكفل الأهداف المتوخاة من نظام الرقابة الداخلية.

[1] طواهر محمد التهامي وصديق مسعود، مرجع سابق، ص92.

وفي هذا الإطار يجب على كل شخص من العاملين في المؤسسة إن يعرف الواجبات المسندة اليه وحدودها، مما يسمح له بالتصرف في حدود سلطته ومسؤوليته، إن هذا التقسيم الملائم للعمل والواجبات من شانه إن يمنع التضارب بين الإختصاصات داخل المديرية الواحدة أو على مستوى المديريات الأخرى، كما انه يقلل بقدرة الإمكان من الإحتمالات وقوع الأخطاء، لذلك يمكن إن نميز بين الاعتبارات التالية التي تقوم عليها تقسيم الملائم للعمل:

- الفصل بين أداء العمل وسلطة تسجيله في دفاتر المؤسسة.
- الفصل بين سلطة الإحتفاظ بالأصل وسلطة تسجيل العمليات المتعلقة به.
- الفصل بين سلطة الإحتفاظ بالأصل وسلطة تقرير الحصول عليه.
- تقسيم العمل المحاسبي بين عدة أشخاص .

4- **الحاجة الدائمة للمعلومات:**

يهدف نظام المعلومات للأنظمة الأخرى داخل البنك وخارجها إلى نظام القرار بصفة خاصة، وبإعتبار نظام المعلومات المحاسبية أحد أنظمة المعلومات ويعمل على توليد مخرجات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية في الوقت والمكان المناسبين، من خلال معالجة سريعة للبيانات تسمح بإعادة فحصها في وقت لاحق، كما يعمل على إمداد الجهات المختلفة المعلومات المعبرة عنها، إن الحاجة مستمرة للمعلومات الناتجة عن استعمال الدائم لها، كون هذه الأخيرة تعتبر قاعدة تبنى عليها قرارات قد تؤثر على وضعية البنك، خاصة ما يتعلق منها بشقها الذي يخص حاجيات إدارة البنك التي تريد إن تطمأن على صحة المعلومات المقدمة لها بغية إتخاذ القرارات بإستعمال وسائل نظام الرقابة الداخلية التي تتيح المعلومات تلقى القبول من طرف مستعمليها.

إن هذا الإستعمال المتميز لوسائل نظام الرقابة الداخلية كان عامل مساعد لتطويره من خلال محاولة الحكم على المعلومات المقدمة للأطراف الطالبة لها ودقة مساهمتها في القرارات المتخذة.

5- **حماية أصول البنك:**

يعمل البنك على حماية اصوله بشكل فعال من خلال إنشاء حماية مادية ومحاسبية تتجلى الاولى في المحافظة على الاصول من العوامل الجوية او من السرقة المادية لها، إذا يجب القيام بالتأمينات اللازمة سواء على المواد المتواجدة في المخزنات أو على البضائع أو المنتجات المنقولة والتي هي على عاتق البنك، وكذلك بالنسبة إلى كل الأصول الثابتة والحقوق بما فيها الخزينة ضد الخسارة المتوقعة من خيانة الأمانة، وكذلك بالنسبة لكل عنصر من شانه ان ينشا خسارة تخص أصول البنك وتتجلى الثانية في حماية الاصول محاسبيا من خلال تسجيل كل التحركات التي تمس أي عنصر من عناصر الأصول تسجيلا انيا يتقيد بالنصوص المحاسبية ويستجيب لشكل نظام الرقابة الداخلية.

تعتبر حماية الأصول من أهم الأهداف التي يسعى البنك من تحقيقها من خلال نظام سليم للرقابة الداخلية من شانه يخلي المسؤولية المترتبة على الإدارة من منح الأخطاء والغش أو تقليل إحتمال إرتكابه على الأقل .

6- إعتماد المراجعة الإختيارية:

يزيد الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية في هذا النوع من المراجعة، كون المراجع يستند من النوع السابق من المراجعة على جزء معين من الكل من حجم المفردات المقدمة ويكون ذلك بإستعمال طريقة العينات في إختيار بعض المفردات التي ستجرى عليها المراجعة في الأخير يعمم نتائج هذا الفحص على مجموعة مفردات التي تمثل الكل، يتوقف تحديد حجم العينة بشكل كبير على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المستعمل في البنك، تبعا لما سبق، يظهر لنا إعتماد هذا النوع من المراجعة كعامل أساسي في تطوير نظام الرقابة الداخلية لأن متانته تتحكم في حجم العينة المختارة من طرف المراجع كما تجعل المراجع في اطمئنان خاصة فيما يتعلق بالجزء الثاني والذي لم يكن موضوع الإختبار[1].

المبحث الثالث مقومات وإجراءات وتقييم نظام الرقابة الداخلية

ان تقييم نظام الرقابة الداخلية هو مدى تطبيق الفعلي للسياسات الموضوعة والأهداف المرجوة، وكذا معرفة مدى الإلتزام بهذه العناصر، وحتى تتم عملية التقييم يجب على نظام أن يتوفر على عدة مقومات وإجراءات تزيد من كفاءته، وتساعده في الوصول الى إتخاذ القرار الأمثل.

المطلب الأول: مقومات نظام الرقابة الداخلية.

تعتبر مقومات النظام الرقابة الداخلية كأعمدة داخل المبنى فقوة هذه الأعمدة تعكس قوة وفعالية هذا النظام والعكس صحيح، لذا فسيتم التطرق الى أهم هذه المقومات في العناصر التالية[2] :

1- هيكل تنظيم إداري:

يراعي في وضعه تسلسل الاختصاصات وتوضح الإدارات الرئيسية مع تحديد السلطات والمسؤوليات لهذه الإدارات بدقة تامة، والهيكل التنظيمي لابد منه خاصة في المشروعات الكبيرة التي تتعذر إدارتها عن طريق الاتصال الشخصي، بل لابد من وجود إدارات فرعية متعددة تتولى إدارة المشروع ضمن صلاحيات و مسؤوليات معينة وبتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التصميم على نوع المشروع وحجمه وشكله القانوني ولابد إن تراعي فيه البساطة والمرونة لمقابلة أي تطورات في المستقبل كذلك يجب إن تحقق الخطة التنظيمية استقلال الإدارات التي تقوم بالعمل عن الإدارات التي تحتفظ بالأصول وعن تلك التي تجرى فيها المحاسبة عن تلك العمليات والأصول والمقصود من استقلال الإدارات هو منع أي إدارة من المحاسبة عن نتائج أعمالها أي لا ت يقوم

[1] نفس المرجع السابق، ص 95.

[2] محمد التهامي طواهر وصديقي مسعود، مرجع سابق، ص 98.

شخص واحد بمراقبة جميع نواحي النشاط الذي يشرف عليه دون تدخل شخص أخر حتى لا يحدث تلاعب أو تغيير بالسجلات يجعل اكتشافه أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا وعندما يتحقق استقلال الوظائف المشار إليه ينبغي بعدها تحديد السلطات التي تتناسب مع المسؤوليات وذلك عن طريق دليل مطبوعات تصدره الشركة ليكون مرشدا ومرجعا لجميع المختصين فلا يحدث تضارب او تداخل او تكرار للإختصاص[1].

2- نظام المعلومات المحاسبي:

تعتبر نظام المعلومات المحاسبي السليم أحد المقومات الأساسية للنظام الرقابة الداخلية الفعالة، فنظام المعلومات المحاسبي الذي يعمل وفق طرق وا ضحة منصوص عليها قانونا وتستجيب الى وضعية وطبيعة النشاط المؤسسة وضمن نمط المعالجة الآلية المتحكم فيها ويعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات المحاسبية ودليل في الحسابات يراعي فيها تسيير اعداد القوائم الحالية بأقل جهد ممكن وبأكثر دقة ممكنه ويجب أن يتضمن هذا الدليل الحسابات اللازمة والكافية للتمكين الادارة من أداء مهمتها الرقابية بأكمل وجه، وبغية دعم نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتوفر المعلومات المحاسبية على العناصر التالية [2]:

- وجود مستندات داخلية كافية لتغطية كافة أوجه النشاط كما توضح المسؤوليات مع كونها مرتبة بالتسلسل.
- وجود دليل للإجراءات والسياسات المحاسبية وذلك لتوضيح الطرق التي تتبع في معالجة العمليات.
- اعداد موازنات تخطيطية للعمليات ومتابعة تنفيذها.
- وجود نظام تكاليف فعال لقياس الأداء الفعلي.

3- الإجراءات التفصيلية:

يجب مراعاة تقسيم الواجبات بين الدوائر المختلفة بحيث لا يستأثر شخص واحد بعملية ما من أولها إلى أخرها أي إنشائها والاحتفاظ بالأصول المترتبة عليها والمحاسبة عنها لان الجمع بين هذه المراحل في يد واحدة سيشكل خطرا على المشروع بوجود تلاعب أو اختلاس لذلك على الإدارة توزيع العمل بشكل يضمن لها وجود رقابة ذاتية أو تلقائية في أثناء تنفيذ العملية وذلك بواسطة ما يحققه موظف رقابة على موظف أخر وهكذا تقل فرص التلاعب والغش والخطأ [3].

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 60.

[2] عبد المالك عبعوب وآخرون، **دور الرقابة الداخلية في البنوك**، مذكرة ماجستر، معهد علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة ورقلة، 2005، ص 24.

[3] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 170.

4- إختيار الموظفين الاكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة:

وما يضمنه ذلك من توصيف دقيق لوظائف المشروع المختلفة، وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين في مشروع بما يتضمن حسن اختيارهم ووضع كل موظف او عامل في مكان المناسب له حتى يمكن الاستفادة من الكفاءات المختلفة وهم الذين يقومون بوضع نظام المعلومات المحاسبي السليم، فالموظفين الجيدين هم ركيزة أساسية في نظام الرقابة الداخلية السليم والفعال ويجب أن يحتوي على العناصر التالية:[1]

- وجوب وجود ممارسات ادارية سليمة، من أجل تمكين العاملين من القيام بالوظائف والواجبات لكل وحدة ادارية ولكل عاملين بشكل فعال.
- وجود معايير واضحة لجودة الأداء لأعمال الموظفين مهما كانت مستوياتهم الإدارية.

5-رقابة الاداء في ادارات المشروع ومراحله المختلفة:

وذلك لتحقيق كفاءة عالية فيه ومما يجب ملاحظته ضرورة الالتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة وإذا ما وجد أي انحراف عن هذه المستويات فيجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه وتتم رقابة الأداء بطريقة غير مباشرة كاستعمال ادوات الرقابة المختلفة مثل الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية وتقارير الكفاية والتدقيق الداخلية وما شابه.

6- إستخدام كافة الوسائل الآلية:

ونقصد بتا المقوم استعمال وإدخال الوسائل الآلية، الآلة الحاسبة والإعلام الآلي وذلك لكون هذه توفر الآتي[2]:

- دقة و سرعة المعالجة وسهولة الحصول على المعلومات.
- حماية الأصول بوجود برامج مساعدة.
- توفير الوقت والتحكم بالمعلومات.
- خفض تكلفة المعالجة وتدعيم العمل بالكفاءة.

هذه هي المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية وتختلف من بنك لأخر حيث لا يمكن توافرها إلا في البنوك الكبيرة التي تملك الامكانيات المادية والتي يتوفر فيها عدد كبير من الموظفين يسهل معه تقسيم العمل بالشكل المثالي اما البنوك الصغيرة فيتعذر وجود ذلك فيها.

ولكن الرقابة الشخصية وإستخدام الآلات الحديثة في العمل تساعد على جعل نظام الرقابة الداخلية مقبولا لدى المراقب بشرط إنتقاء ما يثير شكه وريبته فيما يراقب.

---

[1] دهمش ونعيم، **تدقيق وتقييم كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الائتمانية في الدول النامية**، مجلة دراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس، 2000، ص214.

[2] وجدان علي أحمد، **دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة**، مذكرة لنيل الماجستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص 76.

المطلب الثاني: إجراءات نظام الرقابة الداخلية

لابد من إتخاذ عدد من الإجراءات التنظيمية لتحقيق الرقابة الداخلية وهذه الإجراءات تظم ما يلي[1]:

1- **الإجراءات التنظيمية والإدارية:** وتظم النواحي التالية

- ✓ تحديد الاختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل.
- ✓ توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم بعملية ما من بداية لنهاية، بحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف أخر.
- ✓ توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد تبعت الخطأ والإهمال .
- ✓ تقسيم العمل بين الإدارات والموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف التالية:

- وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها .
- وظيفة الاحتفاظ بعهد الأصول.
- وظيفة القيد و التسجيل.

- ✓ تنظيم الاقسام بحيث يجتمع الموظفون الذين يقومون بعمل واحد في حجرة واحدة او صالة واحدة .
- ✓ ايجاد روتين يتضمن خطوات كل عملية بالتفصيل بحيث لا تترك فرصة لأي موظف لتصرف الشخصي إلا بموافقة تصرف شخص أخر مسئول.
- ✓ اعطاء تعليمات صريحة من ان يقوم كل موظف بالتوقيع على المستندات كإثبات لما قام نه من عمل.
- ✓ استخراج المستندات من أصل وعدة صور وأحيانا من عدة ألوان تختص كل ادارة معينة بصورة ذات لون معين.
- ✓ إجراء حركة التنقلات بين الموظفين من حين لأخر وبحيث لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل.

2- **الإجراءات المحاسبية :** وتظم النواحي التالية :

- ✓ اصدار تعليمات بوجوب اثبات العمليات لدفاتر فور حدوثها لان هذا يقلل من فرص الغش والاحتيال.
- ✓ إصدار التعليمات بعدم اثبات اي مستند ما لم يكن معتمد من الموظفين المسؤوليتين ومرفقة به الوثائق المؤيدة الأخرى.
- ✓ عدم اشتراك اي موظف في مراقبة عمل قام نه ويقوم بمراقبته موظف اخر.
- ✓ إستعمال آلات المحاسبية مما يسهل الضبط الحسابي ويقلل من إحتمالات الخطأ ويقود إلى إنجاز العمل.

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 233-236.

- ✓ إستخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري مثل الموازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الإجمالية.
- ✓ القيام بجرد مفاجئ دوريا لنقدية والاستثمارات ومطابقة ذلك مع الارصدة الدفترية .
- ✓ اجراء مطابقة دورية بين الكشوف الواردة من الخارج والأرصدة في الدفاتر والسجلات كما في حالة البنوك والموردين ومصادقات العملاء[1].

3- **الإجراءات العامة:** وتظم النواحي التالية :

- ✓ التأمين على ممتلكات البنك ضد جميع الأخطار.
- ✓ التأمين على الموظفين الذين بحوزتهم عهد النقدية او اوراق مالية او تجارية .
- ✓ وضع نظام وقائي سليم لمراقبة البريد الوارد و الصادر[2].
- ✓ استخدام وسيلة الرقابة الحدية بجعل السلطات الاعتماد المتمشية مع المسؤولية، فقد يختص رئيس القسم مثلا باعتماد الصرف في حدوث 10 دنانير بينما رئيس الدائرة يختص باعتماد الصرف في حدود 200 دينار.
- ✓ استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المشروع كتوقيع الشيكات وعهدة الخزائن و النقدية.
- ✓ استخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالبنك في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول بحيث تكون عرضة بتلاعب والاختلاس وغالبا ما تناط هذه السلطة بقسم المراقبة الداخلية.

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 171-172.

[2] خلف عبد الله الواردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق لمعايير التدقيق الداخلي الدولي**، دار الوارق للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 141.

الشكل رقم (01): الإجراءات لنظام الرقابة الداخلية للبنوك

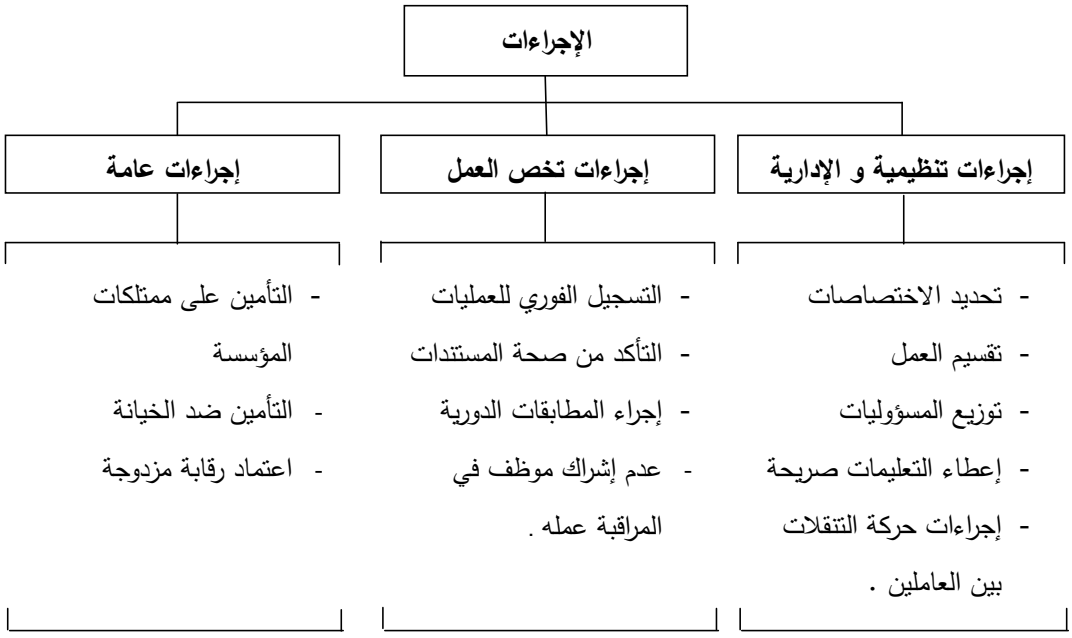

المصدر: خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 174

المطلب الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية

يقع على عاتق إدارة البنك إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية، كما أن من مسؤولياتها المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه كما أن هناك التزاما قانونيا يقع على عاتق البنك بإمساك حسابات منتظمة وبصفة خاصة في حالة الشركات المساهمة، وليس من المتصور وجود حسابات منتظمة بدون وجود نظام سليم للرقابة الداخلية[1].

أولا- مسؤولية المراجع عن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

أدى ظهور الشركات المساهمة والشركات القابضة ذات الفروع المنتشرة في مختلف أنحاء القارات في العقد الثاني من القرن الماضي إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وذلك من أجل وضع حماية كافية على أصول وممتلكات هذه الشركات لمنع السرقة والاختلاس والعبث، ومن أجل الحصول على البيانات المالية الدقيقة لاستخدامها في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات حيث انفصلت الملكية عن إدارة هذه الشركات.

كما أدى التطور المستمر للرقابة الداخلية إلى زيادة اعتماد مراجع الحسابات الخارجي عليها، إن نتائج تقييم المراجع لنظام الرقابة تؤثر على طبيعة إجراءات المراجعة المطلوب استخدامها، والمدى المطلوب لمثل هذه الإجراءات أي أن نتيجة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية تحدد مدى ونطاق الفحص الذي يقوم نه مراجع الحسابات.

[1] http://mouhasaba.3oloum.org/t263-topic.

ويتطلب تقييم نظام الرقابة الداخلية معرفة الإجراءات والطرق الموضوعية، والتأكد من أن تلك الإجراءات والطرق تستخدم كما هو مخطط فالمراجع يجب أن يحدد:

- مدى ملائمة نظام الضبط الداخلي.
- ما إذا كان النظام يتم تشغيله وفقا لما هو مخطط له.

كما يجب على المراجع الخارجي التأكد من أن الحسابات والسجلات منتظمة بطريقة تعكس أداء نظام الرقابة الداخلية، كما يجب أن توضح التقارير المقدمة للإدارة كيفية تشغيل واستخدام أساليب الرقابة المختلفة، ومن ناحية أخرى فإنه من الضروري أن يخضع نظام الرقابة للفحص المستمر لتحديد مدى ملائم في ظل ظروف التشغيل المنفذ، والتحقق من أنه يعمل وفقا لما هو مخطط أم لا، ويكون هذا الفحص الخارجي بفحص العناصر المختلفة لنظام الرقابة ويتأكد من توافر الاعتبارات السابقة، ومن أن أساليب الرقابة تعمل بكفاءة لأن ذلك سيوفر لديه، المبرر لتحديد حجم اختباراته إلى المدى الملائم في ضوء ذلك وقد استقر الرأي بين المعاهد والهيئات المهنية الرائدة في العالم على أن الرقابة الداخلية المحاسبية خاصة للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية مع تزويد تلك الهيئات بتقرير مفصل عن أي عجز أو قصور في هذا النظام.

ثانيا– وسائل فحص ودراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

يتطلب التقييم السليم لنظام الرقابة الداخلية بالضرورة أن يقوم مراجع الحسابات الخارجي المستقل بدراسة ومراجعة منتظمة وملائمة للنظام أثناء تشغيله الفعلي، وعلى الرغم من أن معظم المعلومات المتعلقة بالرقابة الداخلية سيتم الحصول عليها عن طريق طرح الأسئلة والحصول على أجوبة عليها أو عن طريق المشاهدة، إلا أنه من المرغوب فيه توفير تقرير مكتوب للمراجعة والفحص المنفذ بالنسبة للرقابة الداخلية وللنتائج التي تم التوصل إليها من عملية المراجعة، ويكون هذا التقرير مرشدا له قيمته خلال المراجعة، كما يكون له أهمية كبيرة بعد انتهاء عملية المراجعة وذلك كدليل مستندي للعيوب المكتشفة في نظام الرقابة الداخلية وتكون دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية في شكل أسلوب من الأساليب التالية:

1– وصف الأنظمة:

قبل الحكم على نظام الرقابة الداخلية يكون فهمها من طرف المراجع أمرا حتميا، من أجل السماح له بالحصول على فهم الجيد لمحيط معالجته للمعلومات.

ولابد من المراجع أن يقوم بسلسلة من الاختبارات للتأكد من أن إجراءات الرقابة الداخلية تطبق بطريقة مستمرة وبفعالية[1].

وفي مرحلة الوصف الأنظمة فان المراجع يعبر عن مسار المعلومات المجمعة في المرحلة السابقة، ويكون ذلك على شكل وصف كتابي أو على شكل خرائط تدقق، وفي حالة قيام المراجع بالإستجوابات داخل

[1] Khelssi reda, Audit et audit opèrationnel, houma, alger, 2005, p40.

المؤسسة من أجل الوصول الى الوصف دقيق لنظام الرقابة الداخلية فلا بد عليه أن يحترم مجموعة من القواعد نذكر منها[1]:

- ✓ احترام السلم التنظيمي، فاستجواب موظف يكون بعلم من مسؤولية الا في حالات الخاصة.
- ✓ حصول أجوبة الموظف في مجال عمله فقط.

2- **التحقق من فهم النظام :**

بعد اعداد المراجع لخرائط التدقيق والاستبيان، فانه يتحقق من استيعابه للنظام من أجل تجنب انطلاقه من أسس خاطئة، فالخرائط التدقيق تسمح للمراجع من ايجاد الاجراءات الرقابية الملائمة فالمراجع من خلال عمله يقوم بالإجابة على مايلي:

- ✓ كيف تتم عملية الاختبارات.
- ✓ ماهية الاجراءات التي يجب اختبارها.
- ✓ ماهية الأهمية التي يجب اعطاؤها لهذا الاختبار.

3- **التقييم الأول لنظام الرقابة الداخلية :**

ان تقييم نظام الرقابة الداخلية يساعد المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الاختبارات المراجعة لأرصدة القوائم المالية، يكون نظام الرقابة الجيد تنتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها، فالمراجع لا يمكنه مراجعة جميع القوائم المالية، وإنما يعتمد على أسلوب العينات الاحصائية[2].

بالاعتماد على الخطوتين السابقتين يتمكن المراجع من إعطاء تقييم أولي للرقابة الداخلية باستخراجه مبدئيا لنقاط القوة ونقاط الضعف، أي استمارات تتضمن أسئلة يكون الجواب عنها بنعم أو لا، وعليه يستطيع المراجع في نهاية هذه الخطوة تحديد نقاط قوة هذا النظام ونقاط ضعفه وذلك من حيث التصور.

4- **إختبارات الإستمرارية:**

يتأكد المراجع من خلال هذا النوع من الإختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام نقاط قوة فعلا أي مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة.

إن إختبارات الإستمرارية ذات أهمية قصوى مقارنة بإختبارات الفهم والتطابق لأنها تسمح للمراجع أن يكون على يقين بأن الإجراءات التي راقبها إجراءات مطابقة بإستمرار ولا تحمل خللا.

يحدد حجم هذه الإختبارات بعد الوقوف على الأخطار المحتملة الوقوع عند دراسة الخطوات السابقة لها، كما يعتبر دليل اثبات على حسن السير خلال الدورة وفي كل مكان.

---

[1] Renard jacques, thèorie et pratuque de l audit interne, ètition organisation, paris, 3 èdition, 2000, p79.

[2] شدوي معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماجستر غير منشورة، علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص120.

5- التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية:

باعتماده على الاختبارات الاستمرارية السابقة الذكر يتمكن المراجع من الوقوف على ضعف النظام وسوء سيره، عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة، هذا بالإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل اليها عند التقييم الأولي لذلك النظام[1].

بالاعتماد على النتائج المتوصل اليها يقدم حوصلة في وثيقة شاملة مبينا آثار ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين إجراءات تمثل وثيقة الحوصلة في عادة يكون تقريرا حول المراقبة الداخلية يقدمه المراجع الى الإدارة كما تمثل أحد الجوانب الايجابية لمهمته.

يتميز النظام الجيد بتنظيم داخلي جيد، يظهر ويجيد بكل وضوح:

- ✓ وظيفة ومسؤولية كل فرد في المؤسسة، في شكل مكتوب ان كان ذلك ممكنا ومفهوم من طرف الجميع.
- ✓ نظام يعطي الرخص اللازمة ويراقب لكل العمليات في شكل اجراءات وطرق العمل التي ينبغي اتباعها عند انجاز كل عملية من العمليات التي تقوم بتا المؤسسة، كما يعطي لكيفية معاملتها وإدخالها في نظام المعلومات، الذي يمثل النظام الصورة الحقيقة للمؤسسة.

فالتقييم النهائي يسمح للمراجع باتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة على الرقابة الداخلية[2]...

[1] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق**، ط3، بن عنكون، الجزائر، ص74.

[2] شدري معمر سعاد، مرجع السابق، ص120.

خلاصة

من خلال الفصل نستخلص النتائج التالية والمتمثلة في:

– إهتمام بنظام الرقابة الداخلية لأنه يعتبر نظام عام للتسيير كما يحافظ أنه يحافظ على السير الحسن داخل البنك.

– يقوم نظام الرقابة الداخلية بوضع الإجراءات اللازمة التي تضمن حماية أفضل لقوائم وأصول البنك وممتلكاته.

– إعتماد مراجع الحسابات على الرقابة الداخلية في البنك .

– وضع نظام التفتيش بالأقسام الخاصة للبنك لأن الأصول تكون عرضة للتلاعب والإختلاس.

– تقييم النهائي للرقابة الداخلية يعتمد على الإختبارات الإستمرارية والنتائج المتوصل اليها كما يسمح للمراجع بإتخاذ الإجراءات الصحيحة.

الفصل الثاني

تقييم نظام الرقابة الداخلية

في تحسين القوائم المالية

تمهيد

تزايد الإهتمام بالتحليل المالي للقوائم المالية خلال العقود الماضية خاصة في المؤسسات وقد تعاظم ذلك الإهتمام في السنوات الأخيرة لذا فقد أضحى التحليل المالي للقوائم المالية من بين الأنشطة الهامة لإدارة مالية hالمؤسسة إذ نجد أن إرتباط تطور التحليل المالي للقوائم المالية بالإدارة المالية يكمن في كونه إحدى أهم أدواتها التي يستفيد منها العديد من الأطراف.

كما يقوم التحليل المالي على دراسة القوائم المالية وذلك بإستخدام المؤشرات والنسب المالية بغرض الحصول على المعلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالية أو تكون مختفية وراء زحمة الأرقام لهذه القوائم ومن هذا المنطلق تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

المبحث الثاني: التحليل المالي كأداة لتحليل القوائم المالية

المبحث الثالث: علاقة نظام الرقابة الداخلية في تحسين القوائم المالية

المبحث الأول ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية وبالتالي تزودهم القوائم المالية بمعلومات ضرورية تتصف بالثقة والملائمة لأغراض التقدير المالي والمساعدة في إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة

المطلب الأول تعريف و خصائص القوائم المالية

أولا- مفهوم القوائم المالية

هناك عدة تعاريف مختلفة للقوائم المالية لكنها تشترك جميعا في العناصر الأساسية لها وتختلف فقط من حيث الألفاظ المستخدمة أو من حيث التركيز على عنصر معين دون الآخر.

تعريف 01: عرفت القوائم المالية بأنها " مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن الميزانية قائمة حساب النتيجة قائمة تدفقات الخزينة قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق والهدف من القوائم المالية تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي من أجل إتخاذ القرارات الإقتصادية[1].

تعريف 02: وعرفت أيضا أنها "الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وتمثل القوائم المالية الجزء الضروري للتقارير المالية.

تعريف 03: ومن جهة أخرى عرفت أيضا القوائم المالية بأنها " هي عبارة عن المنتج النهائي لمحاسبة حيث تتمثل في تقارير أو كشوف تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج البنك بقصد إتخاذ قرارات معينة.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف القوائم المالية بأنها مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالبنك وفي أشكال محدده وتعتبر الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومة المالية إلى مختلف مستعمليها الداخليين أو الخارجيين عند إقفال الحسابات أما الوثائق المحاسبية والمالية التي تكون القوائم المالية تتمثل في الميزانيات وبيانات الدخل أو حسابات الأرباح والخسائر وبيانات التغيرات في المركز المالي والإيضاحات والإقرارات الأخرى والمواد التوضيحية التي حددت على أنها جزء من القوائم المالية تعد وتنشر عادة مرة في السنة[2].

ثانيا الخصائص النوعية للقوائم المالية

تعتبر الخصائص النوعية صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة لمستخدمين وبالتالي فإن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات الحاصلة على مستوى هذا الأخير للمنشاة وتتمثل الخصائص الأساسية فيما يلي[3]:

---

[1] Pascal barneto, « normes IAS/IFRS, application aux etas financiers », donod, paris, 2eme edition,2006, p 261.

[1]شعيب شنوف، **الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي: حالة بريتش بتروليوم**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 146.

[3]أمين السيد أحمد لطفي، **اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص50.

1- القابلية لفهم:

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة في القوائم المالية قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا ألغرض فانه من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة وان لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية وعلى كل جال فانه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية ان كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الإقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين[1].

2- الملائمة:

يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لإحتياجات متخذي القرار من وجهة وفي الوقت المناسب جهة أخرى وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في هذا القرار بحيث تساعد المعلومات المستخدمين على إجراء التنبؤات حول النتائج الأحداث في الماضي والحاضر والمستقبل أو لتأكيد أو تصحيح التوقعات الماضية[2].

3- القابلية للتماثل والمقارنة:

تكون المعلومة قابلة للمقارنة عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية لتسمح للمستخدمين بالقيام بمقارنات لها مدلول في الوقت وبين المؤسسات[3].

4- المصداقية:

تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها ومستخدموها وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب مبادئ التالية:

- ✓البحث عن الصورة الصادقة.
- ✓تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني.
- ✓ الحياد.
- ✓ الحيطة والحذر.
- ✓الشمولية.

[1] طارق عبد العال نفس المرجع، ص 88.

[2] Donald E.Kieso , Jerry J.Weygand, Terry D.Warfield, Int rm diat accounting, 2nd Edition Publisher, John Wiley & Sons, New York, USA, 2007, p 48.

[3] علي عزوز، محمد متلوي، مداخلة بعنوان: **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع نظام المحاسبي المالي**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية " تجارب تطبيقات وافاق" معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17و18 جانفي 2010.

المطلب الثاني: أهداف ومكونات وعناصر القوائم المالية

أولا- أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية الى التزويد بمعلومات عن الوضعية المالية الأداء ألمالي التدفقات النقدية والتغير في الأموال الخاصة المتعلقة بالبنك معينة لمستخدمي هذه القوائم بغية اتخاذ القرارات ألاقتصادية ومن أجل تحقيق هذا الهدف فان القوائم المالية تزود بمعلومات عن البنك تتعلق بما يلي:

- ✓ الأصول، الخصوم، التغيرات الأخرى في الأموال الخاصة، التدفقات النقدية ... الخ.
- ✓ توفير معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنتين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية ومن الضروري أن تكون القوائم المالية مفهومة بالنسبة للمستثمرين والدائنين الذين يكون لديهم الماما معقولا بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والمحاسبة المالية.
- ✓ تزويد المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ والتوقيت وحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه ألتدفقات وذلك من خلال دراسة وتقويم درجة سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالإلتزاماتها سواء كانت قصيرة أم طولية الأجل.
- ✓ يجب أن توضح كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير وأية التزامات أخرى بالإضافة الى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق (قائمة المركز المالي).
- ✓ يجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة وأية معلومات تقيد في تقييم الأداء والتنبؤ بالأرباح المستقبل[1].

ثانيا- مكونات القوائم المالية

تتكون القوائم المالية من العناصر التالية:

1- قائمة المركز المالي (الميزانية) :

تعتبر هذه القائمة الصورة الفوتوغرافية للحالة المالية للبنك فهو قائمة يتضمن أصول البنك والتزاماته في تاريخ معين[2]، تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي يقوم البنك بإعدادها حيث يحقق الميزات التالية[3]:

- ✓ تقييم مدى تغطية حقوق البنك لالتزاماته.
- ✓ التعرف على مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة ألدفع بواسطة نسب التداول والسيولة.
- ✓ التعرف مدى اعتماد البنك على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجاز أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات على حقوق الملكية.
- ✓ تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها.
- ✓ تساعد على القيام بعمليات التحليل المالي.

---

[1] عبد ربه محمد، محمد محمود، **طريقك الى البورصة**، الدار الجامعية، جامعة عين الشمس، 2000، ص 132.

[2] طارق عبد العال حماد، ، مرجع سابق، ص117 .

[3] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص 113-114

- ✓ تبين مدى التزام البنك بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ تعطي صورة للبنك على إستمراريته، أو أن ميزانيته أعدت على أساس التصفية.
- ✓ معرفة سياسات البنك اتجاه استثماراته المالية.

2- قائمة الدخل:

يطلق على هذه القائمة عدة أسماء مختلفة فبجانب قائمة الدخل هناك من يطلق عليها أسم قائمة المكاسب أو قائمة التشغيل وهي قائمة تتضمن نتيجة أعمال البنك من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصاريف والخسائر خلال فترة مالية معينة[1].

تعتبر قائمة الدخل من القوائم التي بدأ ينظر إليها باهتمام متزايد لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي إذ تقوم بتحقيق الميزات التالية: [2]

- ✓التعرف على نتيجة أعمال البنك من ربح و خسارة.
- ✓ التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل.
- ✓ التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء.
- ✓ إحتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.
- ✓ التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها.

3- قائمة التدفقات النقدية:

هي قائمة تبين التغيرات التي حصلت على النقدية خلال فترة ألمحاسبية وذلك من خلال انشطتها التشغيلية والاستثماري ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للبنك في تاريخ معين[3]، إذ تحقق هذه القائمة الميزات التالية:

- ✓ معرفة المركز النقدي للبنك.
- ✓ معرفة قدرة البنك على تسديد التزاماته من خلال السيولة المتوفرة.
- ✓ تقييم قدرة البنك على توليد تدفقات نقدية في المستقبل.
- ✓ التعرف على سياسة البنك فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة واستبدالها[4].

4- الملاحظات:

تعتبر الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية جزء لا يتجزأ منه وذلك لأنها تتضمن هوامش وملاحظات وتوضيحات لما تضمنته القوائم المالية والتي تعتبر ضرورية لفهم هذه ألقوائم وبدون وجود هذه الملاحظات تعتبر

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص121.

[2] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق،ص ص 120-121.

[3] نفس مرجع سابق، ص 126.

[4] نفس مرجع سابق، ص 129

القوائم المالية غامضة ولا يمكن أن تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات برشد وعقلانيه ويمكن عرض هذه الملاحظات بأحد الأساليب التالية[1]:

- ✓ التفسيرات بين الأقواس.
- ✓ الملاحظات الهامشية.
- ✓ الجداول الإضافية.
- ✓ الحسابات الطبيعية المتعارضة.
- ✓ حسابات التقييم.
- ✓ السياسات المحاسبية.

ثالثا- عناصر القوائم المالية

نص إطار العمل على أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى عن طريق وضعها في مجموعات عامة وفقا لخصائصها ألاقتصادية وهذه الخصائص هي عناصر القوائم ألمالية وقد أشار الى أن العناصر التي ترتبط مباشرة بقياس المركز المالي في الميزانية هي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية أما العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل والمصروفان وقد تم تعريف هذه العناصر كما يلي[2]:

- الأصول هي الموارد يتحكم فيها الكيان نتيجة لأحداث ماضية ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية الى الكيان.
- ألالتزامات هي الالتزامات حالية للكيان الناشئة من أحداث ماضية ويتوقع أن يؤدي تسويتها الى تدفق المنافع الاقتصادية خارج الكيان.
- حقوق ألملكية هي الأصول مخصوم منها الالتزامات (وتعرف عادة بإسم أموال حملة الأسهم).
- الدخل هو زيادات في المنافع الاقتصادية في صورة تدفقات الى الداخل أو تحسن في الأصول أو تناقص في ألالتزامات ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية (بخلاف الزيادات الناتجة عن مساهمات الملاك)، ويتضمن الدخل الإيراد والمكاسب.
- المصروفات ويعني التناقص في المنافع الاقتصادية في صورة تدفقات الى الخارج أو نقص في ألأصول أو متكبدات الالتزامات ينتج عنها تناقص في حقوق الملكية (بخلاف التناقص بسبب التوزيعات للملاك).

ينبغي الاعتراف لعنصر القائمة المالية (الأصول، حقوق الملكية ألدخل المصروفات) في القوائم المالية إذا:

- ✓ كان محتملا أن أي منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند سوف تتدفق الى الكيان أو منه.
- ✓ كان للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية(الجوانب النظرية العلمية)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص8.

وأخيرا فيما يتعلق بالاعتراف عرف اطار العمل القياسي بأنه عملية تحديد المبالغ النقدية التي يتم الاعتراف بها وإظهارها للبند في القوائم المالية، وأشار كذلك مجموعات تستخدم الأسس التالية بدرجات مختلفة وبتركيبات متبادلة لقياس عناصر القوائم المالية:

- ✓ التكلفة التاريخية.
- ✓ التكلفة الجارية.
- ✓ القيمة القابلة للتحقق.
- ✓القيمة الحالية

المطلب الثالث: أساليب واعداد القوائم المالية

أولا- أساليب القوائم المالية

وينقسم الى[1]:

1- أسلوب التحليل المالي الرأسي للقوائم المالية (قوائم التوزيع النسبي):

ويقوم هذا الأسلوب على دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة، أو في تاريخ إعداد القائمة، بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من البنود القائمة بالقياس إلى مجموع هذه القائمة، وكذا بالقياس إلى باقي البنود، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة.

2- أسلوب التحليل الأفقي للقوائم المالية (تحليل الإتجاهات والتغيرات):

ويقوم هذا الأسلوب على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المالية المتعاقبة تمثل سلسلة زمنية، مع إختيار واحدة من تلك الفترات لتكون الأساس، بغرض تحليل الإتجاهات والتطورات المالية المصاحبة لبنود هذه القوائم، وتحديد أوجه القوة والضعف فيها، وكذلك التعرف على أسبابها وذلك بهدف وضع الخطط والسياسات وإتخاذ القرارات المالية والإدارية المناسبة.

ويلاحظ أن التحليل الأفقي يوضح (صافي التغيرات) التي طرأت على كل بند من بنود الميزانية خلال الفترة، أي الفرق الذي يظهره هذا البند في تاريخ إعداد الميزانيتين سواء بالزيادة أو النقص، وقد أصبح شائعا ادماج التحليل الأفقي مع التحليل الرأسي حتى يمكن التغلب على حجم التغيرات في البنود، من ناحية، وعلى التغيرات في أهميتها النسبية، من ناحية أخرى.

كذلك تضاف أساليب التحليل التالية:

- ✓أسلوب الدراسة المقارنة للقوائم المالية.
- ✓أسلوب تحليل حركة الأموال.

ويخدمان التحليل الأفقي.

- ✓أسلوب استخدام النسب المالية: ويخدم التحليل الرأسي .

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، دار الوسام للطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 1998، ص251.

ثانيا- إعداد القوائم المالية

لقد ألزمت المادة: 2 من النظام 09-04 المؤرخ في: 2009/07/23، البنوك والمؤسسات المالية بتسجيل عملياتها المحاسبية وفقا لمدونة الحسابات الملحقة بالنظام، كما حددت المادة: 2 من النظام 09-05 المؤرخ في: 2009/10/18، عرض كشوفاتها المالية وفقا للنماذج الملحقة ضمنه، حيث تتكون هذه القوائم المالية القابلة للنشر من: الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات الخزينة وجدول التغيرات في الأموال الخاصة هذا ما سنتطرق له[1] :

1- قائمة الميزانية:

تجمع ميزانية البنوك المالية، الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها واستحقاقاتها النسبية، وتأخذ ضمن الجدول معلومات السنة الحالية والسنة السابقة للمقارنة والجدول التالي مدونة بالملحق(رقم 01) من الجريدة الرسمية :

- ما بجب مراعاته في قائمة الميزانية: يجب أن يظهر في قائمة الميزانية على الأقل ما يلي[2] :

أ- جانب الأصول:

- ✓ وضعية سندات الخزينة اتجاه البنك المركزي .
- ✓ مبالغ سندات الخزينة والآثار الأخرى الممكن تثبيتها إتجاه البنك المركزي.
- ✓ سندات الدولة وسندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف.
- ✓ التوظيفات لدى البنوك الأخرى، القروض والتسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى.
- ✓ التوظيفات النقدية الأخرى.
- ✓ سندات التوظيف.

ب- جانب الخصوم:

- ✓ الودائع المستلمة من البنوك التجارية.
- ✓ الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدية.
- ✓ المبالغ المستحقة من المودعين الاخرين.
- ✓ شهادات اثبات الودائع.
- ✓ السندات لأمر، السفتجة، الخصوم الأخرى.
- ✓ أموال أخرى مقترضة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام: 09-05 المؤرخ في : 2009/10/18، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 76، ص 17.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في: 2008/06/20، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، ص24.

2- قائمة خارج الميزانية:

يقصد بالعناصر خارج الميزانية، تلك " النشاطات التاي تتضمن التزامات احتمالية، قد تطرأ مستقبلا، لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول أو الخصوم، طبقا لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فالقروض الممنوحة تصنف عادة ضمن أصول البنك التجاري، لكن الوعد بمنح قرض هو عبارة عن إلتزام طارئ لا يظهر في ميزانية البنك إلا إذا تحقق، لذلك يراعي ضمن هذه القائمة الأخذ بكل الإلتزامات الممنوحة والمحصلة للبنك .

3-جدول حسابات النتائج:

هو بيان ملخص لمجموع النواتج والأعباء خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، حيث يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية[1]، وتأخذ هذه القائمة المدونة في الملحق (رقم 02) من الجريدة الرسمية :

- ما يجب مراعاته في جدول حسابات النتائج:

يجب أن تظهر قائمة جدول حسابات النتائج ما يلي[2]:

- ✓ منتوجات الفوائد وما شابهها.
- ✓ أعباء الفوائد وما شابهها.
- ✓ الحصص المستلمة.
- ✓ الأتعاب و العمولات المقبوضة.
- ✓ الأتعاب والعمولات المدفوعة.
- ✓ المنتوجات الصافية الناجمة عن التنازل عن السندات (حسب كل فئة منها).
- ✓ الأعباء والمنتوجات المتعلقة بعمليات الصرف.
- ✓ منتوجات الإستغلال الأخرى.
- ✓ خسائر القروض والتسبيقات الممنوحة وغير القابلة للإستيراد.
- ✓ أعباء الإدارة العامة .
- ✓ أعباء الإستغلال الأخرى.

4- جدول التدفقات الخزينة:

يمثل جدول التدفقات الخزينة التدفقات المالية للفترة المصنفة بالأنشطة العملياتية، الإستثمارية والتمويلية، حيث أنه يهدف لإعطاء مستخدمي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة البنك على توليد أموال الخزينة ومعدلاتها وتغيراتها[3]، بالاضافة الى منحهم معلومات بشأن استخدمات هذه السيولة، حيث تشمل أموال الخزينة على قيمة الأموال في الصندوق والودائع عند الإطلاع، أما أنشطة الإستثمار فهي تعبر عن كافة الحيازات

[1] Nourredine sabri, les normes comptables internationales IAS/IFRS & le passage au NSCF algerien, maison des livers, alger, 2011,p17.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في: 2008/06/26 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، ص 25.

[3] C.Maillet-baudrier, A le Manh , op.Cit , p37.

والتنازلات عن الأصول طويلة اللأجل والتوظيفات الأخرى، وأنشطة التمويل فمصدرها التغيرات في كل من رأس المال المقدم و اقتراضات البنك، وتمثل هذه القائمة المدونة بالملحق (رقم03) من الجريدة الرسمية :

- ما يجب مراعاته في جدول تدفقات الخزينة :

يهتم مستخدمي القوائم المالية لأي بنك بالتعرف على الكيفية التي يعتمد عليها في توليد وإستخدام النقدية وما في حكمها، وذلك بصرف النظر عن طبيعة أنشطتها، وبصرف النظر عما إذا كانت هذه النقدية تعتبر كمنتج للبنك أم لا، كما هو الحال في المؤسسات المالية.

من ثم وجب على البنك إعداد قائمة للتدفق النقدي وعرضها كجزء متمم لقوائمها المالية لكل فترة ويتم عرض القوائم المالية عنها[1]، ويعرض جدول التدفقات سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة المتمثلة في تصحيح النتيجة مع الأخذ بالحسبان ما يلي[2]:

- ✓ آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة.
- ✓ عدم التوافق أو تسويات (دخول وخروج) أموال الخزينة العملياتية السابقة أو المتعلقة بالإستغلال.
- ✓ عرض تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الإستثمار أو التمويل كلا على حدة.
- التدفقات المتعلقة بالعمليات مع المؤسسات المالية الخاصة
- التدفقات المتعلقة بالعمليات مع الزبائن
- التدفقات المتعلقة بالأصول المالية بما فيها المساهمات
- التدفقات المتعلقة بالعقارات الموظفة .
- التدفقات المتعلقة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية .
- التدفقات المتأنية أو الموجهة للمساهمين.
- التدفقات الصافية الأخرى المتأنية من أنشطة التمويل.

5- التغير في الأموال الخاصة[3] :

يقدم الجدول التغير في الأموال الخاصة المعلومات التفصيلية عن حركة الأموال الخاصة خلال السنة المالية، وهو جدول له أهميته في تحليل هذه الحركات المالية خلال الفترة وتأخذ هذه القائمة المدونة في الملحق (رقم04) من الجريدة الرسمية:

- محتوى جدول تغير الأموال الخاصة: يراعى في قائمة التغير في الأموال الخاصة ظهور الحركات المرتبطة بما يلي:
- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية .

[1] محمد الدينوري سالمي، **قائمة التدفقات النقدية في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 81.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام: 09-05 المؤرخ في: 18 اكتوبر 2009، المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 76، ص 30.

[3] الحاج نوي، **انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008، ص 83

- ✓ تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة.
- ✓ النواتج والأعباء المسجلة مباشرة كرؤوس أموال الخاصة .
- ✓ عمليات الرسملة وهي ما يتعلق بالزيادة أو النقصان وتسديد رأس المال.
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

المبحث الثاني: التحليل المالي كأداة لتفسير وتحليل القوائم المالية

يعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات الحالة المالية، وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة وإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازم.

المطلب الأول : ماهية التحليل المالي

أولا– تعريف التحليل المالي

تعتبر عملية التحليل المالي من أهم الوظائف التي تهتم بها الإدارات من أجل الإستفادة من إتخاذ قراراتها و يمكن أن نعرفه كما يلي :

تعريف 01: هو عملية يتم من خلالها إستكشاف أو إشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الإقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد إتخاذ القرار[1].

تعريف 02: إن التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة لبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات يستفاد منها في تقييم أداء المؤسسات التجارية في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل للمساعدة على إتخاذ القرار وهو عبارة عن عملية منظمة بهدف التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزه وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها[2].

من خلال التعريفين نستخلص أن : هو عبارة عن تشخيص الحالة المالية للمؤسسة في دورة أو عدة دورات من نشاطها وذلك بالدراسة التفصيلية للبيانات المالية لإتخاذ القرارات الملائمة فيما يتعلق بالتوجيهات المستقبلية.

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل الائتماني:الأساليب والأدوات والاستخدمات العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003،ص 3.

[2] عبد الله شاهين والاخرون، **دورة في ادارة الائتمان والديون المتعثرة**، معهد فلسطين لدراسات المالية والمصرفية، البيرة، فلسطين، 1998، ص 2.

ثانيا- أهداف التحليل المالي:

تتمثل أهداف التحليل المالي في[1]:

1- التحقق من سلامة المركز المالي للمشروع: وبيان مدى تناسق توزيع الأموال المتاحة على أوجه الإستثمار المختلفة المختلفة، ومدى كفاية إستغلاله لتلك الأموال بما يعود على المشروع بعائد مجزي يشجع على إستثمار الأموال المتاحة له في النشاط الذي يزاوله.

2- تحقيق الرقابة المالية بأشكالها: الرقابة الداخلية وتضطلع بها إدارة البنك ذاتها- الرقابة الخارجية ويقوم بها مراقبي الحسابات وهيئات الأسواق، ومن أهم وسائلها: تحليل الوسائل الختامية والميزانيات العمومية الدورية.

3- تحقيق التخطيط المالي: على ضوء المعرفة التامة بالمركز المالي للمشروع في الماضي والحالة التي وصل إليها في الحاضر، للوقوف على الاتجاهات العامة لمصادر الأموال وإستخداماتها بغرض وضع خطة للمستقبل على أساس علمي سليم.

4- تحقيق المتابعة للأهداف الموضوعة بالموازنة التخطيطية: عن طريقة مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي بالتقديرات الموضوعة، لحصر الانحرافات وتحليلها، ومعرفة أسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب وتلافيها مستقبلا، وبذلك فان الموازنة التخطيطية تعد أحد أساليب الحكم على كفاءة الإدارة.

5- تحقيق تقييم الأداء: حيث يتم وضع مقاييس أو معايير رقمية وكمية لتقييم أداء المشروعات ومتابعة أدائها قد وضع الجهاز المركزي للمحاسبات نظام تقييم أداء المصارف التجارية تضمن مؤشرات لا تخرج عن كونها تحليل لميزانيات المصارف وحسابات النتيجة.

المطلب الثاني: إستعمالات التحليل المالي للقوائم المالية

أولا- مجالات التحليل المالي للقوائم المالية

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية[2]:

- **التخطيط المالي:**

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للبنك، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء البنك، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبيلة.

- **تحليل تقييم الأداء:**

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء البنوك لما لها من قدرة على تقييم ربحية البنك، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والإتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة

[1] رشاد العصاروالآخرون، **الادارة وتحليل المالي**، دار البركة للنشر، عمان، 2001، ص 51.

[2] محمد مطر، مرجع سابق، ص7.

أدائها بالبنوك الأخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالبنك مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

- **التحليل الإئتماني:**

يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة إستنادا إلى هذا التقييم، وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة الى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من إتخاذ القرار المناسب.

- **التحليل الإستثماري:**

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات، ومنح القروض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب إهتمامهم على سلامة إستثمارهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والإستثمارات في مختلف المجالات.

- **تحليل بعض الحالات الخاصة:**

من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية والإنضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والإستثماري والإئتماني والسوقي لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من إختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة.

ثانيا– الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية:

تتعدد الأطراف المستفيدة من التحليل، كما تتنوع أغراض إستخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالبنك من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات التحليل المالي ما يلي[1] :

1– **المستثمرين:**

يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الإستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الإحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب[2]، وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل

[1] محمد مطر، مرجع سابق، ص25.

[2] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 53.

بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها والأسلوب الذي إتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل[1].

2- **إدارة المؤسسة:**

يعتبر التحليل المالي أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.

فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات التالية أو كلها مجتمعة[2]:

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الإستثمار.
- التعرف على الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.

3- **الدائنون :**

يقصد بالدائن الشخص الذي إكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الإكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة[3]، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية ... فالدائن تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين[4]:

أ. الديون طويلة الأجل: إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان إسترداد أموالهم وحصولهم على فوائد وبالتالي فان إهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوي .

ب. الديون قصيرة الأجل: ان ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ إستحقاقه، لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة.

4- **الموردون:**

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، وإستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذ كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذ كانت فترة الإئتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الإئتمان الممنوحة للعملاء بإستخدام بيانات القوائم المالية.

---

[1] رضوان وليد العمار، **أساسيات في الادارة المالية**، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 42.

[2] منير شاكر محمد والآخرون، المرجع سابق، ص18

[3] أيمن الشنطي، عامر شقر، **الادارة والتحليل المالي**، دار البداية، عمان ، ص 170

[4] عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص 59.

5- **العملاء:**

بإستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة إذا كانت الشروط التي يحصل خاصة فترة الإئتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الإئتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات بإستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الإئتمان.

6- **العاملون في المؤسسة:**

يمكن القول بصفة عامة، أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما[1] :

- المساهمون (الملاك).
- العاملون في المؤسسة.

إن زيادة الأجور مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو إختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي، إذا ما تم دفع التوزيعات من الإحتياطات، ولهذا السبب لا يمكن للعاملين في فرنسا مثلا المشاركة في الأرباح إلا إذا تجاوز صافي الربح 5% بالمقارنة بحق الملكية، بحيث يكون دافعا لهم على زيادة الإنتاجية وضمان حد أدنى من العائد للملاك، يدل هذا على أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها، والتأكد من سلامة إدارة الأموال.

7- **الهيئات الحكومية:**

يعود إهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة الى الأهداف التالية [2]:

- ✓ التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.
- ✓ تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية .
- ✓ مراقبة الأسعار .
- ✓ غايات الاحصائية.

8- **الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية:**

يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض التالية:

- ✓ تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي.
- ✓ مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي.
- ✓ تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي تمثل شراء أسهمها أفضل إستثمار.

[1] منير شاكر والآخرون، المرجع السابق، ص 19.

[2] أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص 172.

9- المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي:

تستعمل المؤسسات المتخصصة في التحليل المالي لغرض مساعدة المؤسسات في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانتها في السوق، ومن المؤسسات العاملة في هذا المجال في السوق الأمريكية dun & bradstreet وشركة standart & poors التي تقوم باحتساب 14 نسبة مالية لعدد كبير من الصناعات.[1]

المطلب الثالث : أساليب وأدوات التحليل المالي للقوائم المالية

أولا- أساليب التحليل المالي للقوائم المالية

هناك أدوات عديدة تستخدم عادة في مجال تحليل القوائم المالية، وتفاوت هذه الأدوات فيما بينها انما يعكس تفاوتا في درجة التحليل المطلوبة وكذلك تفاوت في مجالات إستخدام نتائج التحليل، بالاضافة الى تفاوت إحتياجات مستخدمي القوائم المالية وأهداف المحلل المالي وتتمثل في : [2]

1- التحليل الأفقي/ التاريخي (التحليل الديناميكي):

والذي يرتكز على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على العناصر القوائم المالية عبر الزمن ويتم ذلك بمقارنة عناصر الميزانية في لحظة معينة بعناصر لذات الميزانية في لحظة أخرى، فالتحليل الأفقي يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للبنك من خلال دراسة التدفقات المتعلقة بعناصر الميزانية لدورة معينة ولجدول حسابات النتائج.

يهتم التحليل الافقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية لأخرى حيث يتضمن صياغة كل عنصر من عناصر القائمة المالية المراد تحليلها أفقيا بشكل نسبة مئوية في قيمة العنصر نفسه في السنة الأساس وذلك لمعرفة مدى النمو أو الثبات أو التراجع في ذلك العنصر عبر الزمن ويساعد هذا النوع في:

- إكتشاف سلوك النسبة.
- تقييم انجازات ونشاط الشركة في ضوء هذا السلوك.

2- التحليل العمودي/ المطلق (التحليل المالي الساكن):

يرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها وأجزائها في شكل نسب ذات دلالة يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضعية المالية للبنك، وتتمثل هذه الأدوات في رأس المال العامل والمؤشرات المالية، يسمى أيضا بالتحليل المطلق او الرأسي لأنه يهتم بتقييم أداء البنك في الوقت الحالي، كما يطلق أيضا على هذه النوع من التحليل بالتوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية ويهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية الى قيمة أساسية في تلك القائمة تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية.

[1] نفس المرجع، ص 173.

[2] خلدون ابراهيم الشديفات، **ادارة وتحليل المالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص119.

هذا التحليل يعطينا فكرة عن أداء البنك ولكنه لا يأخذ في الاعتبار تطورها وأداءها مع الزمن مقارنة بالمنافسين وتأثير طبيعة النشاط على بعض النسب المالي.

ثانيا– أدوات التحليل المالي للقوائم المالية :

وتتمثل فيما يلي :

- **التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي :**

أ– رأس المال العامل:

هو مؤشر من مؤشرات التوازن المالي ويسمى أيضا هامش الأمان وهو جزء من الأموال الدائمة التي تفيض عن الأصول الثابتة لو الجزء من الأصول المتداولة المغطى بأموال دائمة، فمتى لا تلجأ المؤسسة لتغطية الاستثمارات بديون قصيرة الأجل تلجأ الى الأموال طويلة الأجل ومن خلال هذا المفهوم فان رأس المال العامل يحسب بعدة طرق[1]:

الحساب من أعلى الميزانية = رأس المال العامل – الأصول الثابتة.

الحساب أسفل الميزانية = رأس المال العامل – الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل.

ويعرفه PATRICE VIZZANOVO على أنه هامش أمان بالنسبة للمؤسسة[2].

- أنواعه:

جدول رقم (01): نسب رأس المال العامل

النسبة	العلاقة	تفسير النسبة
رأس المال العامل الخاص	الاصول المتداولة – مجموع الأصول	اذا كان رأس المال العامل الخاص أكبر من الصفر يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، والعكس اذا كان أصغر من الصفر.
رأس المال العامل الصافي (الدائم)	الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل	يجب أن يكون رأس المال العامل الدائم ذو قيمة أكبر كلما كانت الأخطار هي تؤثر على الأصول المتداولة أيضا .
رأس المال العامل الاجمالي	مجموع الأصول – الأصول المتداولة	الهدف من دراسة رأس المال العامل الاجمالي مو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.
رأس المال العامل الأجنبي	مجموع الخصوم – الأموال الخاصة	اذا كان رأس المال العامل الأجنبي أكبر من الصفر يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير.

المصدر: منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، ط5، الاسكندرية، 2003، ص46.

[1] علجيمي حسن خلف، **السلسلة العلمية في التقنيات الكمية للشير**، التسيير المالي وتحليل المالي، الجزء الأول، 1997، ص 40.

[2] partrice vizzanova, gestion financier, printed in algeria, prierre adition, 1995, p 292.

- حالات رأس المال العامل (FR):

يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات تتمثل في :

1- رأس المال العامل موجب : هذه الوضعية تبرر تعريف رأس المال العامل أي أن الأموال الدائمة تفيض عن الأصول الثابتة اذ يجب تحقيقها خاصة في المؤسسة الانتاجية .

2- رأس المال العامل معدوم: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة الطويلة الأجل، فالتوازن المالي محقق في هذه الحالة، ولكن لا يحقق أي فائض في الموارد الطويلة المدى من أجل تمويل دورة الاستغلال (الاحتياجات القصيرة الأجل).

3- رأس المال العامل سالب: على المؤسسة تفادي هذه الحالة وهذا من أجل الحفاظ على توازنها المالي وهذه الحالة تعني السيولة لا تعطي بصفة كاملة المستحقات على المؤسسة.

ب- احتياجات رأس المال العامل (B.F.R):

يمكن تعريفه على أنه رأس المال العامل الذي يحتاج اليه البنك فعلا للمواجهة بصفة حقيقية احتياجات السيولة عند موعد استحقاق ديون قصيرة الأجل وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية، فدورة الاستغلال تترتب على احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر التمويل للدورة أكبر من الموارد المتولدة من نفس الدورة، نقول في هذه الحالة أن البنك بحاجة الى رأس المال العامل وتحسب وفق العلاقة[1]:

جدول رقم (02): نسب احتياج رأس المال العامل

النسبة	العلاقة	تفسير النسبة
إحتياج رأس المال العامل	أصول متداولة – خصوم متداولة	ويعني أن جزء من الأموال الدائمة يمول لجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري.

المصدر: نعيمة شباح، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجستر، علوم التسيير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007-2008، ص69.

- حالات احتياج رأس المال العامل :

يأخذ احتياج رأس المال العامل ثلاث حالات تتمثل في :

1- احتياج رأس المال العامل موجب : يدل على وجود احتياجات لدورة الاستغلال.

2- إحتياج رأس المال العامل سالب : يدل على أن المؤسسة لا تحتاج الى رأس مال عامل لأنه كل الاستثمارات وأن هذه القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهها لتمويل دورة الاستغلال.

3- إحتياج رأس المال العامل معدوم : المؤسسة في حالة توازن.

ج- الخزينة:

يمكن تعريف الخزينة بأنها مجموعة من الأموال التي في حوزتها لمدة دورة الاستغلالية، وهي تمثل صافي القيم الجاهزة أي نستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال[2] وتعرف على أنها كل

[1] زعطوط أحمد، **أهمية التحليل المالي في المؤسسة**، مذكرة ماجستر مالية، جامعة الجزائر، 2001، ص 37.

[2] شوية دليلة، **دور التحليل المالي في المؤسسة**، مذكرة ماجستر مالية، بومرداس، 2005، ص 37.

العمليات التي يقوم بها البنك يؤدي الى دخول أو خروج من أموال الخزينة سواء كانت عمليات الاستغلال، التوزيع أو الاستثمار أو التحويل[1].

ويمكن حساب الخزينة بالطريقة التالية :

جدول رقم (03): نسب الخزينة

النسبة	العلاقة	تفسير النسبة
الخزينة	رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل	هذه العلاقة تطابق الجمع بين الموارد الدورية والموارد الدائمة.

المصدر: مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص35.

- حالات الخزينة :

1- الخزينة موجبة : تكون عندما يكون رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل هذا يدل أن رأس المال العامل يمول جزء من احتياجات الدورة، والباقي عبارة عن فائض في الخزينة يستوجب توظيفه أو استثماره حتى لا تبقى عبارة عن أموال مجمدة لا يستفاد منها.

2- الخزينة سالبة : عندما رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل أي أن الموارد لا تغطي الا جزءا من احتياجات الدورة، وباقي يمول بديون قصيرة الأجل، ومنه تبقى الخزينة تعاني من نقص أو عجز في تسديد ديونها القصيرة الأجل ويجب على المؤسسة معالجة هذه الوضعية السيئة أن تحصل حقوقها أو أن تعمل على تخفيض من أصولها ثابتة.

3- الخزينة معدومة : رأس المال العامل يساوي احتياج رأس المال العامل هذا يدل على أن هناك تسيير أمثل، أو أنها الوضعية المثلى بحيث أن رأس المال العامل يغطي كل احتياجاته وهذا ما يسمى برأس المال العامل الأمثل.

ثانيا- التحليل بواسطة النسب المالية:

تعتبر النسب المالية أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي لتقييم أداء البنك وتشخيص وضعيتها المالية انطلاقا من الميزانية وجدول حسابات النتائج.

النسب المالية تعرف على أنها العلاقة بين قيمتين هامتين تستطيعان الكشف عن معطيات خاصة مثل المخزونات أو احدى المراكز وكذلك المعطيات الأكثر اعداد مثل رأس المال العامل أو القيمة المضافة[2].

- أنواعها :

هناك عدد لا نهائي من النسب المالية ويمكن بصفة عامة تقسيمها الى المجموعات التالية:

أ- نسب السيولة : وهي مهة من أجل ضمان المنشأة وهو توازن سرعة تحول الأصول الثابتة الى نقدية مع تواريخ الاستحقاق الديون القصيرة الأجل، والتوازن هنا يعني توازن المبالغ وتوافق التواريخ ويتم دراسة السيولة من خلال النسب التالية:

[1] خطاب موسى، دريسي، **التحليل المالي ودوره في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستر مالية وبنوك، المركز الجامعي، 2008-2009، ص 64.

[2] كنجو عبدو، كنجو ابراهيم، **الادارة المالية**، دار المسير للنشر، 1997، ص 88.

جدول رقم (04): نسب السيولة

النسبة	العلاقة	تفسير النسبة
نسبة التداول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	تشير نسبة التداول إلى قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة ، ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة
نسبة السيولة السريعة	أصول المتداولة – المخزون السلعي / المطلوبات المتداولة	توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة المطلوبات المتداولة الأكثر سيولة (ماعدا المخزون ومدفوعات مقدما)، ويتم تجنب بند المخزون نظرا لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر.
نسبة النقدية	أصول النقدية و شبه النقدية / خصوم المتداولة	تقيس مستوى العلاقة بين الموجودات و المبيعات وقد سميت بنسب الدوران أو النشاط لأنها تبين السرعة التي يتم من خلالها تحويل الموجودات إلى مبيعات

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، فلسطين، 2008، ص 35.

ب– نسب الهيكلة المالية: توضح هذه النسب مدى التوازن بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم وتحليل السياسة المتبعة من طرف البنك ويكون التحليل بهذه النسب كما يلي[1]:

جدول رقم (05): نسب الهيكلة المالية

النسبة	المعادلة	تفسير النسبة
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	ويستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى نقول أن البنك له هامش أمان أي أن رأس المال العامل للبنك موجب.
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة. واذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يعني أن البنك تمكن من تغطية أصوله الثابتة بواسطة أمواله الخاصة، دون اللجوء الى ديون خارجية.

المصدر: محمد مطر، مرجع سابق، ص44.

ت– نسب النشاط: تستخدم هذه النسبة لتقييم مدى نجاح المؤسسة في ادارة الموجودات والمطلوبات، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدلم الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها في استخدام الأمثل لهذه الموجودات[2] ويتكون من :

[1] منير شاكر محمد والآخرون، التحليل المالي: **مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، ط2، عمان ، 2005، ص71

[2] محمد مطر، مرجع سابق، ص 36.

جدول رقم (06): نسب النشاط

النسبة	العلاقة	تفسير النسبة
معدل دوران مجموع الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال / الأصول الثابتة	يعتبر من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي وتكمن أهميته في قدرته على قياس كفاءة فاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات .
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال / الأصول المتداولة	يقيس هذا المعدل مدة كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات.

المصدر: عبد الحليم كراجة، واخرون،الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2000، ص17.

ث-نسب الربحية: الربحية مقياس نسبي للنجاح فهي تؤشر مستوى الموجودات المطلوبة لاستناد العمليات التشغيلية وتحقيق المبيعات ن لذلك مؤشرات هذه المجموعة دالة لكفاءة القرارات الاستثمارية والتمويلية[1] ويتكون من :

جدول رقم (07): نسب الربحية

النسبة	العلاقة	تفسير النسبة
العائد على إجمالي الموجودات	الربح الصافي قبل الضريبة / مجموع الأصول	هو مقياس شامل لفعالية الإدارة في تحقيق الربح من الموارد المتاحة، وعليه فهو يقيس إنتاجية الدينار المستثمر في الموجودات (قرار الاستثمار) .
العائد على حقوق المساهمين	الربح الصافي / حقوق المساهمين	تستخدم لقياس مقدار الربح المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين العاديين ويقيس أيضا كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين.
هامش الربحية على المبيعات	صافي الربح قبل الضريبة / المبيعات	أن أرباح المؤسسة جاءت من المبيعات

المصدر: غسان السبلاني، التحليل المالي واليات صنع القرار، دار المنهل اللبناني، 2011، ص106.

ج-نسب المديونية : تقيس لنا مجموعة من النسب مدى إعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية، على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكتفي عادة لتمويل الاستثمارات، كما أن الإعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة الى

[1] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات المعاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان، الاردن،2008، ص 87.

الافلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم تمكنها من تسديد مستحقات الدائنين، وتقاس مديونية المؤسسة بمجموعة من النسب أهمها[1]:

جدول رقم (08): نسب المديونية

النسبة	العلاقة	تفسير النسبة
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	تعبر عن إستقلالية المؤسسة اتجاه الخصوم بمقارنة الأموال الخاصة بالمجموع الخصوم يجب أن تكون النسبة أكبر من 0.5 هذا معناه أن الأموال الخاصة يجب أن تكون أكبر من الديون مما يعطي لها القدرة الكافية على التسديد والاقتراض
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون / مجموع الخصوم	كلما كانت هذه النسبة منخفضة، كان ذلك في صالح المؤسسة، يحيث تعبر عن ضمان أكبر لديون الغير، ويستحسن أن تقترب من 0.5 لأن ذلك ينتج للمؤسسة حظا أكبر للحصول على ديون أخرى.

المصدر: ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والتحليل المالي، دار المحمدية، جزء الثاني، 2000، ص 49.

ح-نسب المردودية: إن الهدف من هذه النسبة هو تقدير قدرات البنك على تحقيق الأرباح والإستمرارية وتطوير وهي تتمثل فيما يلي :

جدول رقم (09): نسب المردودية

النسبة	العلاقة	تفسير النسبة
نسبة مردودية الأصول	النتيجة الاجمالية / مجموع الأصول	تعبر عن مقارنة النتيجة بأصول البنك
نسبة مردودية الأموال الخاصة	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	تعتبر هذه النسبة الوسيلة التي تمكن من خلالها أن يطمئن المساهمون الذين وضعوا أموالهم تحت تصرف البنك لأنها تستثمر بطريقة جيدة كما تعبر عن مدة نمو.
نسبة مردودية النشاط	النتيجة / رقم الأعمال	تمثل العائد الناتج عن عملية الاستغلال، فهي تركز على ما يقدمه رقم الأعمال من نتائج.

المصدر: حسين لبيهي، عثمان يخلف، ملف في التسيير والتحليل المالي " سلسلة العملية في التقنيات الكمية لنشر، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 29-30.

[1] زغيب مليكة، مرجع سابق، ص 40 .

ثالثا- تحليل النسب المالية الحديثة

أ- **القيمة المضافة الإقتصادية:**

تمثل الثروة الحقيقة التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات إستغلالها فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها، فهي تقيس الوزن الإقتصادي للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هياكلها الإنتاجية، فالقيمة المضافة تبين إنتاج المؤسسة وإستخداماتها الوسطية من السلع والخدمات التي تحصلت عليها من الغير، وتعتبر قياسا نقديا لما أضافته لمؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة، لأن الاعتماد على رقم الأعمال في المؤسسة أو حجم الأصول أو حجم العمالة قد يكون مضللا، فاذا كانت القيمة المضافة كبيرة فذلك يعني أن المؤسسة قد تحصلت على قيمة إنتاج كبير من إستخدمات وسطية محدودة، أوقيمة الإنتاج المحدود، وهذا ما يدل على نجاح عملية المزج بين عناصر الإنتاج[1].

ب-**الربح المتبقي:**

يقوم الربح المتبقي بحساب خلق القيمة لغرض إحتياجات المسيرين داخل المؤسسة، مع الأخذ بالحسبان التكاليف والمردودية الداخلية فقط، لذلك فهو يساعد على توجيه سلوك المؤسسات المتفرعة لأقسام في ظل القرارات المتخذة من طرف المسيرين ذات الأثر الهام[2]، وقد أكد المختصون في مجال التنظيم على أن المؤسسات التي تنتهج الإتجاه اللامكزي في تنظيمها وتتوسع في تفويض سلطة إتخاذ القرارات الى المستويات الأدنى في الهيكل التنظيمي، يجب أن تتغير من نظم الرقابة الداخلية، وأن تعيد التفكير في نظم قياس الأداء والحوافز حتى تضمن إتخاذ القرارات من قبل مديري عمليات التشغيل بما يحقق زيادة في قيمة المؤسسة[3]، الأمر الذي يبرر الحاجة لمؤشر الربح المتبقي في وقت ظهوره والهدف من إستعماله هو تنشيط وتفعيل مراكز المسؤولية داخل المؤسسة.

[1] منير شاكر محمد، مرجع سابق، ص114.

[2] . RN.Anthony et J.Dearden, Management control systems :text and cases, in: A. Nabet ,Op.cit, P :89.

[3] هواري سويسي، مداخلة في: **دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة**، مجلة الباحث- عدد 07، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص 59.

المبحث الثالث: علاقة نظام الرقابة الداخلية في تحسين القوائم المالية

يرتبط نظام الرقابة الداخلية بتحسين القوائم المالية للبنك إرتباطا وثيقا فهما عنصران مكملان لبعضهما البعض داخل البنك، ويسعيان بدورهما إلى تحقيق نفس الأهداف بغية إكتشاف النقائص والثغرات واقتراح التصحيحات والخطط المستقبلية وإتخاذ القرارات السليمة، فتحسين القوائم المالية يعتبر جزء من نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: علاقة الرقابة الداخلية بعملية التقييم

ان عملية التقييم والرقابة الداخلية تعتبر أحد العمليات الادارية الأساسية المطلوبة على جميع المستويات الإدارية في أي منظمة من المنظمات، وبالنسبة للمنظمة ككل فان هذه العملية لازمة للتحقق من أن الرقابة تقوم بالفعل بالانجاز ما تم تخطيطه من أهداف من قبل .

ويعتمد جوهر عملية التقييم والرقابة الداخلية على مقارنة الأداء الفعلي بالنتائج أو الأهداف المرغوبة تحقيقها ثم توفير التغذية المرتدة من المعلومات الضرورية للإدارة العليا لتقييم النتائج، وإتخاذ القرارات والتصرفات الصحيحة المناسبة كلما دعت الحاجة لذلك[1].

إن عملية التقييم والرقابة وفقا لهذا المفهوم يمكن تصويرها من خلال الشكل التالي:

المطلب الثاني: تحسين القوائم المالية من خلال نظام الرقابة الداخلية

ان أهم الأهداف الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية هو ضمان نوعية جيدة للمعلومات التي ينبغي الإعتماد عليها في البيانات المحاسبية لحماية النقدية والأصول المادية للبنك، والتي تلجأ هذه الأخيرة الى توفير نظام معلوماتي محاسبي جيد وملائم لمستخدمي الإدارة، والتي تستغلها في تقييم الأداء وإتخاذ القرارات المناسبة.

فأي خلل يطفوا على نظام المعلومات المحاسبية فانه يشكل مصدرا أساسيا لعدة مشاكل التشغيلية، التي تواجهها كثير من البنوك، والتي تكون عادة سببا في إختفاء البعض منها، وينتج هذا الخلل في النظام عن التواني في توصيل المعلومات المالية الهامة، أو عدم توصيلها في الوقت المناسب لإتخاذ القرار، ونظرا لإعتماد كثير من القرارات على المعلومات المحاسبية والمالية، فان فشل نظام المعلومات المحاسبية والمالية في تزويد الإدارة بهذه المعلومات في الوقت المناسب، يؤدي إلى عدم كفاءة أعمال البنك، وبالتالي الى نشأة المشاكل التشغيلية.

لذا يمكن إعتبار المعلومات أحد عوامل المحاسبية داخل البنك إذ تدخل البيانات في شكلها الخام، بعدها تخضع هذه البيانات إلى عملية معالجة مالية لتخرج في شكلها النهائي صالحة لإستعمال.

فتعتبر المعلومات المحاسبية الاداة الأساسية لعملية اتخاذ القرار، ويتوقف نجاح هذه الأخيرة بدرجة كبيرة على مدى حصة ومصداقية المعلومات ودقتها في تمثيل الواقع الذي يعتبر من محددات القرار السليم.

[1] ثابت عبد الرحمان ادريس وجمال الدين محمد المرسي، **الادارة الاستراتيجية (مفاهيم ونماذج تطبيقية)**، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص 417-418.

ولكي تتصف هذه المعلومات المحاسبية بالصحة والمصداقية والدقة وحتى تكون معبرة عن المركز المالي للبنك ويمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات، فإنها يجب أن تكون مصادق عليها من طرف مدقق حسابات، والذي بعد قيامه بفحص وتدقيق ورقابة الإعمال البنك وبعد إتمام برنامج التدقيق فإنه يعد تقريرا عن مدى صحة ودقة مخرجات المحاسبة والمتمثلة أساسا في الميزانية وجدول حسابات النتائج وعن الملاحظات والتوصيات التي يراها ضرورية[1]

ومن هنا تتضح لنا علاقة الرقابة الداخلية بتقييم الأداء المالي في البنك، فوجود نظام الرقابة الداخلية فعال وجيد فانه يضمن مخرجات سليمة ودقيقة للحسابات وللنظام المحاسبي فهي نفسها مدخلات التحليل المالي، فوجود نظام الرقابة الداخلية يضمن وجود مؤشرات مالية صحيحة ودقيقة وهذا ما سنوضحه في الشكل التالي:

الشكل -2- : يوضح علاقة نظام الرقابة الداخلية بالقوائم المالية

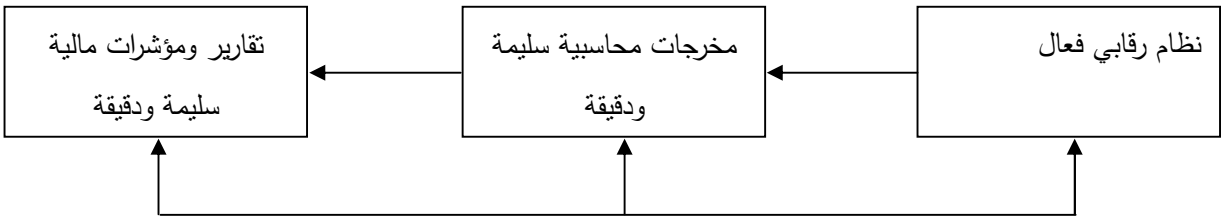

المصدر: نفس مرجع السابق، ص84.

[1] مجنح عتيقة، **دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005-2006، ص 83.

خلاصة

على ضوء ما تم تقديمه من معلومات حول القوائم المالية والتحليل المالي في هذا الفصل وما توصلنا إليه نستخلص النتائج التالية :

- القوائم المالية هي عبارة عن عملية تشخيص الوضعية المالية للبنك.
- التحليل المالي هو عبارة عن أداة تستعمل في التحليل القوائم المالية بواسطة المؤشرات والنسب المالية
- للحصول على النتائج صحيحة وسليمة يجب تتبع الأساليب لعملية التحليل المالي والمتمثلة في التحليل أفقي (ديناميكي) والتحليل عمودي (الساكن).
- يعمل نظام الرقابة الداخلية على تحسين وتقييم القوائم المالية أي وجود علاقة تكامل بينهما لتفادي الوقوع في اللأخطاء.

الفصل الثالث

تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك الخارجي الجزائري

– وكالة الجزائر –

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث، والمتمثلة في الفصل الثاني سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع، حيث أخذنا بنك الخارجي الجزائري لوكالة الجزائر، كميدان لإجراء هذه الدراسة، محاولة بذلك إبراز الجوانب المتعلقة بالبحث والمتمثلة في دور الرقابة في تحسين القوائم المالية للبنك من خلال إجراء دراسة ميدانية وطلب الوثائق المعتمدة في الدراسة، في محاولة لمعرفة نظام الرقابة الداخلية ودورها في تحسين القوائم، لذلك قمنا بتقسيم الفصل التطبيقي إلى ثلاث مباحث:

المبحث الاول: تقديم البنك الخارجي الجزائري.

المبحث الثاني: واقع نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية للبنك.

المبحث الثالث : تحليل المالي للقوائم المالية للبنك

المبحث الاول: تقديم البنك الخارجي الجزائري

البنك الخارجي الجزائري هو بنك تجاري منذ نشأته، إختص في تنفيذ الإتفاقيات المرتبطة بالعمليات الخارجية، وفي هذا المبحث تطرقنا الى تعريفه وذكر وظائفه وهيكله الوظيفي.

المطلب الاول: التعريف بالبنك الخارجي الجزائري– وكالة الجزائر–

1- **التعريف بالبنك الخارجي الجزائري:** تأسس البنك الخارجي الجزائري بموجب القانون 67/204 الصادر بتاريخ 1967/10/01 ليكون بنكا تجاريا هدفه الرئيسي تسهيل وتسيير عمليات التجارة الخارجية والتكفل بكل العمليات المالية التي لها علاقة بالخارج، ويعتبر ثالث بنك تجاري ينشأ بالجزائر، وحدد رأسمال البنك الخارجي لأول مرة ب 8 مليار دينار جزائري من طرف الوزارة المالية، ويبلغ رقم أعماله حاليا 42 مليار دولار وبهذا يحتل الآن المرتبة الأولى في الجزائر والمرتبة العاشرة في إفريقيا من حيث ترتيب البنوك التجارية.

2- **التعريف بوكالة الجزائر:** وكالة الجزائر واحدة من وكالات التابعة للبنك الخارجي والتي تم إنشاءها بتاريخ: 1980/05/02 وتعرفه الوكالة بأنه البنية التي تسمح بتحديد وظائفه، وأنواع الأنشطة والمهام الموجودة فيه وكذا العلاقات بين كل مصلحة وأخرى، إذ يتضمن مديرية عامة، مركز المحاسبة، أمانة عامة وأربعة مصالح تنقسم بدورها إلى أقسام.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري

عمد بنك الخارجي الجزائري الأولى بالجزائر كباقي المؤسسات في تنظيم وتسيير أعمالها، بوضع هيكلا تنظيميا عاما يمكنها من مراقبة ومتابعة كل الأنشطة التي تمارسها، إضافة إلى خلق العلاقات اللازمة والهامة لتسهيل تسيير المعلومات بين مختلف مصالحها، ويمكن توضيح مصالح هذا الهيكل ومهامها كما يلي:

1- مدير الوكالة: أعلى المستويات الإدارية يكون على رأس الهيكل التنظيمي، مهمته إتخاذ القرارات اللازمة لتسيير المؤسسة، وإدارتها حسب البرامج والأهداف المسطرة.

2- نائب المدير: يتمثل دوره في مساعدة المدير في مهامه، كما أنه ينوب المدير أثناء غيابه.

3- سكريتارية كتابة الإلتزامات: مهمتها جلب موظفي الأموال وحفظ الودائع، وإعطاء القروض للزبائن، وتحتوي على الأقسام التالية:

أ- القسم الإداري الإلتزامات: مهمته متابعة الإلتزامات

ب-قسم الموارد: مهمته توظيف الأموال، تقديم الخدمات

ت-قسم المنازعات: مهمته النظر في المنازعات المالية من الناحية القانونية

4- مصلحة العلاقات مع الزبائن: تتلخص فيما يلي:

أ- تقديم المعلومات اللازمة للمتعاملين

ب-إتصال بالمتعاملين وإشعارهم بكل العمليات الخاصة بحساباتهم

5- مصلحة التسيير الإداري: تحتوي على قسمين:

أ- قسم تسيير الوسائل: تتلخص مهامه في توفير وسائل العمل كالآلات والأجهزة...

ب- قسم الإعلام اللآلي والمحاسبة: هو عبارة عن قسم مبرمج، تتمثل مهامه في تطبيق النظام المحاسبي للبنك بتنظيم الميزانيات، وتنظيم الأعمال المحاسبية للوكالة، وإعداد دفتر اليومية.

6- مصلحة الصندوق: وهي المصلحة التي تقوم بأكبر قسط من العمليات البنكية، وتحتوي على قسمين:

أ- الشباك الأمامي: ويحتوي على الشباك الدفع، وشباك الصرف اليدوي والعملة الصعبة، وتتم فيه العمليات المباشرة كالدفع أو السحب من وإلى الحسابات بالدينار.

ب–الشباك الخلفي: يحتوي على قسم المقاصة مهمته تحصيل الشيكات كل يوم قسم التحويلات قسم محفظة تحصيل الأوراق المالية وقسم السيولة مهمته توفير ومراقبة حسابات السيولة المالية.

7- مصلحة التجارة الخارجية هي المصلحة المسؤولة عن كل عمليات التجارة الخارجية سواء تعلق الأمر بالإستيراد أو التصدير، كما تقوم بالإشراف على المعاملات والتنسيق مابين المتعاملين، والعمل على اتمامها على اكمل وجه وفقا للشروط النتعامل بها وذلك من خلال الاقسام التالية:

أ- قسم التوطين والتصفية: مهمة هذا القسم تنحصر في إتمام عمليات التوطين بعد التأكد من كل المعلومات المقدمة من طرف العميل، وكذا توفير كل الوثائق المطلوبة في هذه العملية، كما يقوم بتصفية هذه المعاملات بعذ إتمامها نهائيا، وبعدها ينتهي كل من قسم الاعتماد والتحصيلات من معاملاته يعيد الملف الى هذه المصلحة لتصفيتها وإدخالها إلى الأرشيف.

ب–قسم الاعتماد المستندية: يهتم هذا القسم بالمعاملات الخاصة بالاعتمادات المستندية، حيث يشرف على تنظيم وترتيب الوثائق ومراقبة تنفيذ المعاملات، وكذا الإتصال المبشر بالمتعامل الأجنبي أو بنكه،كما إنه القسم المسؤول على منح القروض.

ت–قسم التحصيلات المستندية: يتكفل باتمام عمليات التحصيل المستندي، حيث يقوم بالتأكد من الوثائق والمراقبة المستمرة لكل هذه العمليات حتى إتمامها، وإرسال الملفات إلى مصلحة التصفية والتوطين لتصفيتها.

وتظهر هذه المصالح بوضوح في الهيكل المبين في الشكل التالي:

شكل رقم (02): هيكل التنظيمي للوكالة

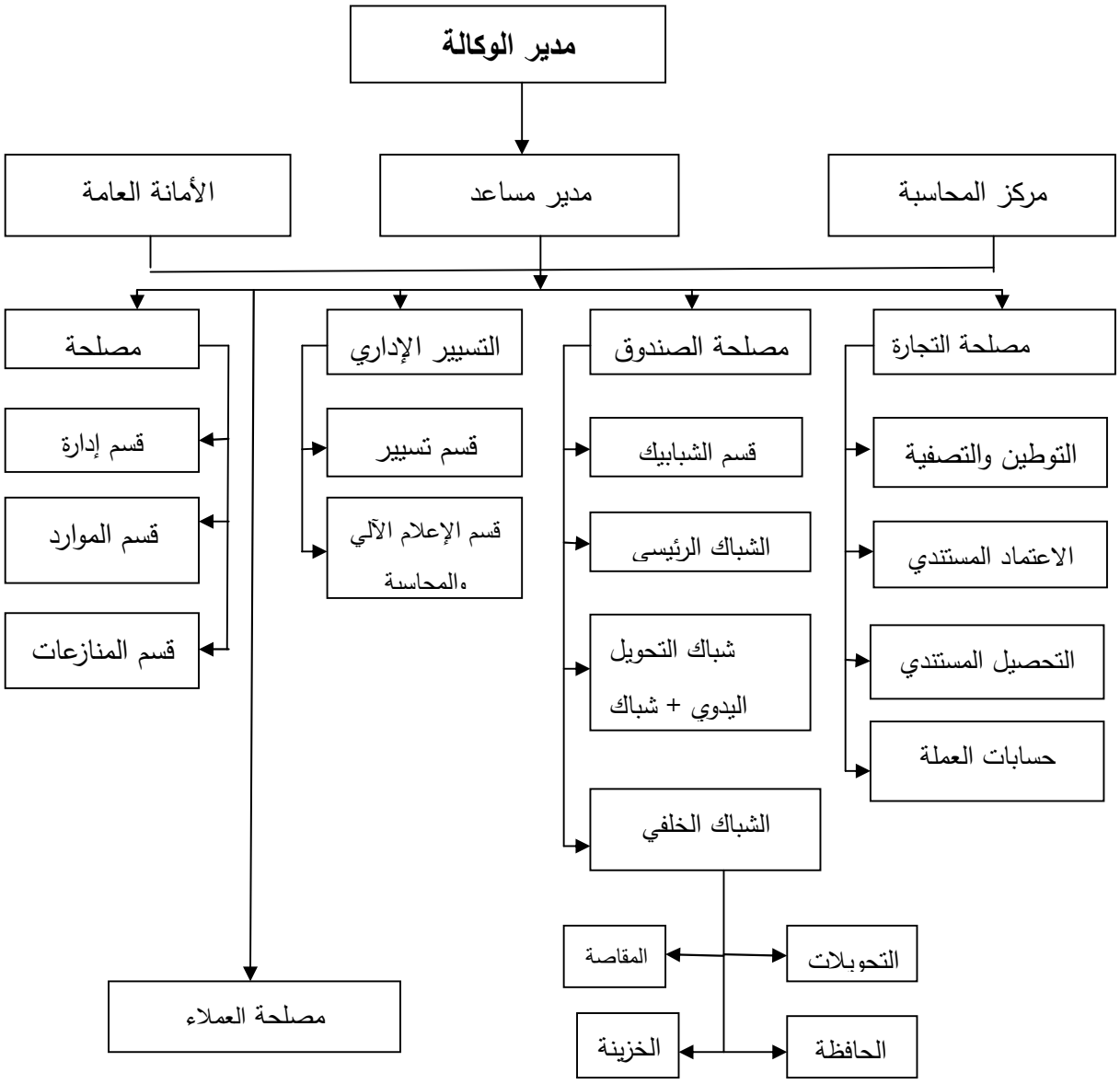

المصدر: وثائق من البنك الخارجي الجزائري

المطلب الثالث: وظائف البنك الخارجي الجزائري

هو البنك التجاري الذي تتمثل مهمته في جمع رأس مال القصير والمتوسط والطويل الاجل ومنح القروض وجذب عروض الزبائن وخدمة طلباتهم، بنك الخارجي اجزائري بإمكانه القيام بما يلي:

- تسهيل وتطوير العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والدول الاخرى
- ترخيص جميع أشكال الإقراض، قروض أو تسبيقات مع أو بدون ضمان، وبالمقدار ذاته بالإضافة الى المشاركة والوساطة
- تمويل جميع اشكال عمليات التجارة الخارجية
- بالإضافة إلى تمويلاتها الخاصة فإنها تتدخل بضمانها الاحتياطي وضمان الوفاء أو حتى بإتفاقات القرض مع مراسلين اجانب لترقية الصفقات التجارية مع دول الاخرى
- المشاركة في كل نظام او مؤسسة تامين القروض ويمكن ان تكلف بالتسيير أو المراقبة مع الخارج.
- يتخذ تحت أي شكل من الأشكال، فائدة ومشاركة مع اي شركة او مؤسسة جزائرية أو أجنبية، لها نفس الهدف المشترك او من نفس الطبيعة لتطوير عملياتها الذاتية.
- معالجة جميع عمليات الصرف العاجلة والآجلة المبرمة، المستعارة المقرضة، رهن الحيازة، ربح فروق الأسعار بين العملات الأجنبية.
- يمكنها تنفيذ كل العمليات البنكية الداخلية والخارجية التي تلائم موضوعها وذلك في إطار القوانين السارية المفعول.
- يمكنها اعادة تسيير المخازن العمومية، القيان بالشراء أو القيام بالعمليات العقارية أو غير العقارية المتصلة بنشاط الشركة، اتخاذ إجراءات إجتماعية لصالح مستفيديها .
- يقدم الخدمات المطلوبة من طرف الزبائن .

المبحث الثاني: واقع نظام الرقابة الداخلية للقوائم المالية للبنك

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مخاطر وإجراءات الوقائية للبنك وكذلك نقوم بعرض المقابلة وتحليل نتائجها، ودراسة الميزانيات والتحليل المالي لها

المطلب الأول : مخاطر وإجراءات وقائية للبنك

أولا – مخاطر البنكية :

هناك من يرى أنه من الممكن تحديد خمسة أنواع من المخاطر التي قد يتعرض لها لبنك وهي:

- **مخاطر الإئتمان:**

يرتبط هذا النوع من المخاطر بنوعية الأصول وإحتمالات عدم السداد وتعتمد مقاييس مخاطر الإئتمان على المعلومات الخاصة بالقروض لأنها الأصل الذي يتعرض بدرجة كبيرة إلى إحتمالات عدم السداد.

- **مخاطر السيولة:**

تعنى عدم مقابلة متطلبات السيولة ودفع الإلتزامات في وقتها بأسلوب فعال تكاليفها، وتشير مقاييس مخاطر السيولة إلى كل من قدرة البنك على إقتراض الأموال وكذلك مدى مقدرة الأصول السائدة على سداد الإلتزامات المستحقة من خلال تحويلها إلى نقدية وبسرعة.

- **مخاطر سعر الفائدة:**

وتعنى حساسية التدفقات للتغير في معدلات الفائدة، فالأصول أو الخصوم الحساسة للتغير في سعر الفائدة هي التي يعاد تسعيرها خلال فترة من الوقت وإعادة التسعير هذه تعنى تغير في التدفق النقدي المرتبط بهذا العصر.

- **مخاطر العمليات:**

وتعنى مدى الكفاءة في قياس تكلفة نشاط البنك أي الرقابة على التكاليف والإنتاجية وذلك من خلال مجموعة من الأساليب الرقابية على النشاط والإنتاجية داخل البنك.

- **مخاطر رأس المال أو الإفلاس:**

حيث لا يتمكن البنك من البقاء أو الإستمرار عندما تصل القيمة السوقية للأصول إلى قيمة أقل من القيمة السوقية للخصوم، ففي هذه الحالة يكون البنك غير قادر على دفع إلتزاماته وتصل الخسائر إلى أموال المودعين.

وبناءا على ما سبق فقد اتضح أن التحكم في المخاطر البنكية يستدعي من البنوك وضع نظام للمراقبة الداخلية، بحيث يلائم الأوضاع ويراعي تنفيذ الإجراءات وإحترام القوانين المعتمدة.

ثانيا– طرق وإجراءات الوقائية للبنك: وتتمثل في:

- **التنويع :**

وهو يعني أن تتسم المحفظة الإئتمانية بدرجة كبيرة من التنويع وعدم التركيز الإئتمان في القطاعات معينة أو لدى العملاء معنيين ويمكن تطبيق هذا التنويع من خلال وضع حد أقصى للائتمان لكل نشاط أو عميل والدخول في أسواق بنكية جديدة.

- أن تقوم إدارة البنك بوضع معايير لحماية البنك مثل:

- **مؤشر camels :**

هو عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني.

- **كفاية الحدية لرأس المال :**

تحدد مؤشرات كفاية الحدية لرأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الإعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل: مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الفائدة.

- وضع نظام صريح وفعال لرقابة على الودائع وحماية المودعين مما يمنع حدوث الأزمات مالية .

المطلب الثاني: أدوات وأساليب جمع البيانات

1- **فترة الدراسة التطبيقية:**

تم إجراءها خلال خمسة أيام من 2016/04/10 الى 04/14/ 2016 وذلك لضيق الوقت .

2- **طرق جمع المعلومات:**

لقد تم الإعتماد أساسا على أسلوب المقابلة الموجهة في جميع المعطيات والمعلومات المتعلقة بالبنك الخارجي الجزائري بوكالة الجزائر، بالإضافة إلى أساليب أخرى تمثلت في:

- الملاحظة المباشرة .
- دراسة الميدانية.
- تحليل المحتوى بالإعتماد على وثائق البنك.
- عن طريق طرح أسئلة للموظفين وتحليلها.

3- **الأطراف المعنيون بالمقابلة:**

جدول رقم 10 : الأطراف المعنيون بالمقابلة

المديريات والمصالح	اللأشخلص المستجوبين
- قسم مدير الوكالة	- مدير الوكالة
- مصلحة الإلتزامات	- رئيس مصلحة الإلتزامات
- المديرية المالية والمحاسبية	- رئيس قسم المحاسبة

المصدر: من إعداد الطالبة

4- **سيرورة المقابلات:**

الجدول التالي يوضح كيفية سير المقابلات من حيث عددها والمدة التي إستغرقتها

جدول رقم 11: سيرورة المقابلة

مستويات إجراء المقابلات	عدد المقابلات	المدة الزمنية
مدير الوكالة	01	15د
رئيس مصلحة الإلتزامات	03	1سا الى 3سا
رئيس قسم المحاسبة	03	1سا الى 3سا

المصدر: من إعداد الطالبة

5- محاور المقابلة:

كانت محاور المقابلة موجهة نحو معرفة دور الرقابة الداخلية وكيف يكون دورها في تحسين القوائم المالية للبنك محل الدراسة.

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج المقابلة

بعد محاولتنا لتغطية الجوانب النظرية للبحث حاولنا أن نحيط بالموضوع من الجانب التطبيقي بالقيام بدراسة ميدانية إستطلاعية عن طريق إجراء مقابلات في البنك الخارجي الجزائري بوكالة الجزائر مع المدير العام ورئيس قسم المحاسبة والمالية والذين رحبوا بالدراسة وحاولوا الإجابة على معظم الأسئلة المقدمة.

- **نموذج الأسئلة المطروحة**

لقد قسمنا الأسئلة الى بعدين من الدراسة وكانت كالآتي:

البعد الأول: الأسئلة الخاصة بنظام الرقابة الداخلية

1- ماذا نقصد بنظام الرقابة الداخلية؟

2- من الذي لديه الصلاحية للمراقبة ؟ وما هو مستوى خبرته المهنية في مجال الرقابة ؟

3- هل لديكم قسم خاص لعملية الرقابة الداخلية؟

4- ماهي الوثائق التي تقومون بمراقبتها في البنك ؟

5- من المسؤول عن وضع الخطط والإجراءات المتبعة لعملية الرقابة الداخلية؟

6- من الذي يقوم بالإشراف على تنفيذ هذه الخطط ومتابعتها؟

7- هل هناك فصل بين الرقابة المحاسبية والإدارية والضبط الداخلي؟

8- هل توجد هناك زيارات دورية لرقابة عمليات البنك؟ من الذي يقوم بها؟

9- ماهي أنواع التقارير الرقابة الداخلية عندكم؟

البعد الثاني: الأسئلة الخاصة بالقوائم وتحليل المالي للبنك

1-ماهو تعريفكم حول القوائم وتحليل المالي للبنك؟

2-هل هناك محاولات لتحسين القوائم المالية؟

3-من يقوم بعملية التقييم في البنك، وماهي المعلومات التي يستعين بها ولمن ترفع التقارير الخاصة بعملية التقييم؟

4-هل هناك لجنة لمقارنة الأداء المنجز والأداء الواجب إنجازه ضمن الأهداف والخطط المطروحة؟

5-هل يوجد هناك تقييم الأداء المالي؟

- **نموذج الإجابات المقابلة:**

البعد الأول : الرقابة الداخلية

ج1– هي عبارة عن رقابة العمليات اليومية داخل البنك، فهي تعتبر رقابة دورية.

ج2– يقوم بها مكلف بالدراسات أو رئيس المصلحة، عون مؤهل، مستوى المهني ليسانس .

ج3– ليس لديهم قسم خاص أي كل شخص مكلف بالرقابة لديه فروع يقوم بمراقبتها بمعنى كل مصلحة تراقب مصلحة مثل: مصلحة الإلتزامات تراقبها مصلحة التجارة الخارجية.

ج4– وثائق: أنظر إلى الملحق (رقم 05).

ج5– الذي يقوم بوضع الخطط والإجراءات: مدير الوكالة هو مكلف الرئيسي بهذه العملية.

ج6– الذي يشرف على عملية تنفيذ الخطط ومتابعتها هو مدير الوكالة وفي غيابه يقوم نائب مدير الوكالة أو رئيس المصلحة الإلتزامات.

ج7– هناك فصل نحن نقوم إلا بمراقبة مصلحة الادارية.

ج8– يوجد زيارات دورية تتمثل في:

- الرقابة الداخلية تقوم بها مديرية الجهوية للرقابة التي تهتم بالتدقيق والرقابة لديها دورات سنوية وأحيانا تكون فجائية مهمتها مراقبة النتائج والنقائص.
- الرقابة الخارجية يقوم بها البنك الخارجي الجزائري أو البنك المركزي .

ج9– أنواع التقارير تتمثل في: تقارير أسبوعية، شهرية، كل ثلاثة أشهر.

البعد الثاني: القوائم المالية

ج1– القوائم المالية عبارة عن قيام البنك بفحص وتشخيص التحليل المالي ومعرفة مدى قدرته على خلق القيمة.

ج2– هناك محاولات لتحسين القوائم المالية في البنك .

ج3– يقوم بتقييمها مدير الوكالة ثم ترفع إلى المديرية الجهوية للبنك الخارجي الجزائري.

ج4– أكيد هناك لجنة تقوم بمقارنة الأداء المنجز والواجب إنجازه نهاية كل سنة مع مدير الجهوي للبنك الخارجي.

ج5– أكيد يوجد كل ثلاثة أشهر تقوم بتقييم الأداء المالي للبنك وترفع إلى المدير الجهوي الذي يقوم بوضع التقارير ثم ترفع إلى المدير العام للبنك الخارجي الجزائري.

- **عرض نتائج المقابلة:**

من خلال طرح هذه الأسئلة توصلنا الى النتائج التالية في نظام الرقابة الداخلية والقوائم وتحليل المالي:

حيث أن لاشك في أن وجود إجراءات للرقابة الداخلية يحتاج إلى تضحية كبيرة لتطبيق هذه الإجراءات وسهولة التعامل معها، فوجدنا أننا من خلال المقابلة إستخلصنا إن البنك يطبق نظام الرقابة الداخلية على اكمل

وجه وفعالية، إلا انه نحن أصحاب الدراسة لا نثق في الإجابات هذه المقابلة، لأنه لا يوجد نظام رقابة كامل وفعال فمهما كان النظام قوي وفعال فلابد من وجود بعض الثغرات التي تتخلله.

أما من جانب القوائم المالية فهي تهتم بها بالشكل الفعال وذلك من خلال مقارنة بين النتائج المحققة عن طريق الإستراتيجية مسطرة وهذا من خلال وضع إحتمالات مؤقتة وعن طريق أيضا تقارير موجهة للمديرية الجهوية للبنك الخارجي الجزائري وزيارات دورية.

المبحث الثالث : تحليل المالي للقوائم المالية للبنك

سنقوم بالدراسة لميزانيات المالية بغية معرفة الوضعية المالية للبنك ومحاولة الخروج بنتيجة نهائية.

المطلب الأول : عرض الميزانيات المالية المختصرة.

1- الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول والخصوم:

جدول رقم 12: الميزانية المالية المختصرة للأصول

الأصول	2012	2013	2014
الأصول الثابتة	29634526499.63	29055125774.51	30088165989.03
الأصول المتداولة	2145958060360.54	2338392572012.88	2233153768475.54
مجموع الأصول	2175592586860.17	2367447697787.39	2263241934464.57

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق البنك الخارجي الجزائري.

جدول رقم13: الميزانية المالية المختصرة للخصوم

الخصوم	2012	2013	2014
الأموال الخاصة	422629361283.07	450192722964.93	371052281301.04
ديون طويلة الأجل	67510330640.84	67293442761.09	67928850184.83
الأموال الدائمة	490439691923.91	517486165726.02	438981131485.87
ديون قصيرة الأجل	1685452894936.26	1849961532061.39	1824260802978.70

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق البنك الخارجي الجزائري

2- قيم الجاهزة:

جدول رقم 14: قيم الجاهزة

النسبة	2012	2013	2014
قيم الجاهزة	216259372297.30	162951460930.38	287453763224.66

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا عن وثائق البنك الخارجي الجزائري

3- ميزانية نتيجة الدورة : تتمثل في:

جدول رقم 15: نتيجة الدورة

النسبة	2012	2013	2014
نتيجة الدورة	30260305675.40	28059788252.76	29807652822.92

المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا عن وثائق البنك الخارجي الجزائري .

4- ميزانية القروض : تتمثل في:

جدول رقم 16: القروض قصيرة الأجل

النسبة	2012	2013	2014
قروض قصيرة الأجل	168221635456.44	173647230292.68	190753529076.40

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا من وثائق البنك الخارجي الجزائري.

5- ميزانية رقم الأعمال : يتمثل في:

جدول رقم17: رقم الأعمال

النسبة	2012	2013	2014
رقم الأعمال	6500000000	7700000000	8700000000

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا من وثائق البنك الخارجي الجزائري

6- ميزانية الربح الصافي قبل الضريبة يتمثل في:

جدول رقم18: الربح الصافي قبل الضريبة

النسبة	2012	2013	2014
الربح الصافي قبل الضريبة	4.03	3.74	3.97

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا من وثائق البنك الخارجي الجزائري

المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي وتحليلها

من خلال الميزانيات المختصرة نقوم بحساب وتحليل مؤشرات التوازن المالي:

جدول رقم19: حساب نسب المؤشرات المالية

البيان	العلاقة	2012	2013	2014
رأس المال العامل	**أموال دائمة – أصول ثابتة**	461	4.88	408
احتياج رأس مال العامل	**أصول متداولة – خصوم متداولة**	460	489	408
الخزينة	**رأس المال العامل– احتياج رأس المال العامل**	1	-1	0

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا من وثائق البنك الخارجي الجزائري

التعليق:

1- رأس المال العامل : انطلاقا من النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أنه تزايد مستمر في السنتين 2012 و2013 بحيث تزايد من 4.60 الى 4.88 وبالتالي فهي تطورات ايجابية وذات مؤشر ايجابي للبنك، أما في سنة 2014 تراجع الى 4.08 وهذا راجع الى زيادة في المؤونات .

2- احتياج رأس مال العامل : نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن احتياج رأس المال العامل في السنتين 2012 و2013 في تزايد حيث ارتفع من 4.60 الى 4.88 وهذا يدل على أن المؤسسة في حالة توازن مؤشرات المالية من كفاءة استخدام الموارد المالية قصيرة الأجل في البنك ، ولكن في سنة 2014 تغيرت الوضعية حيث تناقص الى 4.08 وهذا راجع الى أنه قام المودعين بسحب أموالهم من البنك وكذلك تسديد ديون الخزينة العمومية.

3- الخزينة : من خلال النتائج المتحصل نلاحظ أن الخزينة في السنة 2012 موجبة 1 وهذا ما يفسر توفر السيولة التي تسمح للبنك بمواجهة احتياجاتها قصيرة الأجل، ثم نلاحظ أنها تراجعت النسبة في السنة 2013 الى 1- أي الخزينة سالبة وهذا يدل على أن البنك في حالة عجز مالي ولتحسين هذه الوضعية يجب زيادة رأس المال العامل أو تخفيض من احتياجات رأس المال العامل وفي السنة 2014 نلاحظ الخزينة تساوي 0 وهذا ما يدل على أن البنك في حالة استقرار.

المطلب الثالث : تحليل نتائج النسب المالية

أ- **نسب الهيكلة المالية طويلة الأجل :**

جدول رقم20: حساب نسب الهيكلة المالية طويلة الاجل

النسبة	العلاقة	2012	2013	2014
نسبة التمويل الدائم	**أموال الدائمة/ أصول ثابتة**	%16.8	%17.8	%14.5
نسبة التمويل الذاتي	**أموال الخاصة/ أصول ثابتة**	%14.5	%15.4	%12.3

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك الخارجي الجزائري.

التعليق:

1- نسبة التمويل الدائم: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم في السنوات الثلاث 16.8 ، 17.8، 14.5 مرتفعة وأكبر من الواحد ما يدل أن الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش الأمان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة التي تقوم بتمويل الأصول المتداولة.

2- نسبة التمويل الذاتي: نلاحظ نسبة التمويل الذاتي في السنوات الثلاثة 14.5 ، 15.4، 12.3 أكبر من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة تستطيع تمويل أصولها الثابتة بالأموال الخاصة، وهذه الوضعية جيدة للمؤسسة.

ب- **نسب الهيكلة المالية قصيرة الأجل :**

جدول رقم21: حساب نسب الهيكلة المالية قصيرة الأجل

النسبة	العلاقة	2012	2013	2014
الهيكلة المالية قصيرة الأجل	**أموال قصيرة الأجل(قروض)/ الأصول المتداولة**	%0.07	%0.07	%0.08

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا من وثائق البنك الخارجي الجزائري

التعليق:

- الهيكلة المالية قصيرة الأجل: نلاحظ من خلال النتائج أن نسبة في 2012و2013 ثابتة 0.07 ثم تزايدت في سنة 2014 الى 0.08 أي تزايد طفيف هذا راجع الى أن المؤسسة تلجأ الى الأموال الأجنبية لتمويل جزء من إستثماراتها.

ت–**نسب المديونية :**

جدول رقم22: حساب نسب المديونية

النسبة	العلاقة	2012	2013	2014
نسبة الاستقلالية المالية	أموال الخاصة/ مجموع الخصوم	%0.19	%0.19	%0.16
قابلية السداد	مجموع الديون/ مجموع الخصوم	%0.8	%0.8	%0.8

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك الخارجي الجزائري.

التعليق:

1– نسبة الاستقلالية : من خلال نتائج المحصل عليها في السنوات الثلاثة 0.19، 0.19، 0.16 نرى أنها تقل عن النسبة 0.5 في السنوات الثلاثة وهي تعبر عن وضعية ضعيفة للمؤسسة، لأنها فقدت استقلاليتها ومعظم مواردها مشكلة بأكثر من 50% من الديون.

2– قابلية السداد: فهي نسبة تعبر عن الضمان التي تمنحه المؤسسة لدائنيها مما يزيد من ثقتهم التي يمنحونها لها، فكل ما كانت النسبة صغيرة زاد ارتياح الدائنين اتجاه المؤسسة، ولكن من خلال النتائج المحصل عليها خلال السنوات الثلاثة نرى نسبة السداد مرتفعةوثابتة عند النسبة 0.8 وهذا يعني أن المؤسسة ليس لديها ضمانات لتسديد ديونها، وبالتالي ليس لها حق في الحصول على ديون أخرى عند طلبها.

ث– **نسب السيولة ونسبة المردودية المالية :**

جدول رقم 23: حساب نسب السيولة والمردودية المالية

النسبة	العلاقة	2012	2013	2014
نسبة السيولة العامة	**الأصول المتداولة/ ديون قصيرة الأجل**	%1.2	%1.2	%1.2
نسبة سيولة الأصول	**أصول متداولة / مجموع الأصول**	%0.9	%0.9	%0.9
نسبة المردودية المالية	**نتيجة الدورة .100/ أموال الخاصة**	%7.16	%6.23	%8.03

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا عن وثائق البنك الخارجي الجزائري

التعليق:

1– نسبة السيولة العامة : نلاحظ من النتائج أن نسبة السيولة العامة في السنوات الثلاثة ثابتة عند النسبة 1.2 وأكبر من الواحد وهذا يبين مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل بالأصول المتداولة، والتي يمكن أن تحول الى نقدية في تواريخ استحقاقها.

2– نسبة سيولة الأصول : تمكن هذه النسبة من تقييم رؤوس الأموال المتداولة بمجموع الأصول، وهذه النسبة تتغير بنشاط المؤسسة، من خلال النتائج وجدنا أنها في السنوات الثلاثة متساوية في النسبة 0.9 أي ثابتة وهذا يعني أن المؤسسة في حالة استقرار.

3– نسبة المردودية المالية : نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في السنوات الثلاثة 7.16، 6.23، 8.03 موجبة وهذا ما يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة .

ج– نسب النشاط :

الجدول رقم 24: حساب نسب النشاط

النسبة	العلاقة	2012	2013	2014
معدل دوران مجموع الأصول	**رقم أعمال / مجموع الأصول**	%0.02	%0.03	%0.04
معدل دوران الأصول الثابتة	**رقم الأعمال / الأصول الثابتة**	%2.24	%2.65	%2.90
معدل دوران الأصول المتداولة	**رقم الأعمال / الأصول المتداولة**	%0.03	%0.02	%0.04

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا من وثائق البنك الخارجي الجزائري

التعليق:

1– معدل دوران الأصول: يقدر معدل دوران الأصول للمؤسسة ب 0.04 يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2012 يولد 0.04 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة ادارة المؤسسة في ادارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل بعيدا من مستوى طاقتها الكاملة هذا يعني المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال، أما بالنسبة لسنة 2014،2013 نلاحظ زيادة طفيفة وهذا يعود الى أن المؤسسة استعملت قليل من أصولها أو قامت ببيع جزء من أصولها غير مستغل.

2– معدل الدوران الأصول الثابتة: بالنسبة لهذا المعدل فهو يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات ففي سنة 2012 يقدر المعدل ب 2.24 هذا يعني أن كل دينار مستثمر من أصول ثابتة يولد 2.24 دينار من المبيعات هذا يدل على كفاءة ادارة البنك في استغلال أصولها الثابتة

3– معدل دوران الأصول المتداولة : يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة بين 0.02 % و0.04% وهو معدل منخفض قد يكون هذا راجع الى سوء تسيير المخزونات .

ح–نسب الربحية :

الجدول قم 25: حساب نسب الربحية

النسبة	العلاقة	2012	2013	2014
العائد على اجمالي الموجودات	الربح الصافي قبل الضريبة / مجموع الأصول	%1.85	%1.58	%1.75

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق من البنك الخارجي الجزائري

التعليق:

العائد على إجمالي الموجودات: نلاحظ من خلال النتائج في السنوات الثلاث أن النسب مرتفعة يدل ذلك على كفاءة البنك في إستغلال أصوله في توليد الربح.

- **تقييم أهمية الرقابة الداخلية في البنك الخارجي الجزائري:**

انتهينا في آخر المطاف ومن خلال الدراسة التطبيقية التي بين أيدينا الى وضع قراءة مفصلة لمجمل المؤشرات والنسب المالية التي تعتمدها الوكالة (16) في تحليل قوائمها المالية، ومنه يمكن تقدير أهمية الرقابة الداخلية كعملية جوهرية وأداة مهمة جدا في تحسين القوائم المالية للبنك.

ومن خلال تحليل النسب والمؤشرات المالية تبين لنا أن البنك وضعيته المالية غير مستقرة من سنة 2012 الى سنة 2014 ويعود ذلك الى الأسباب التالية :

- إلى عدم تسديد الزبائن لديونهم في الآجال .
- يجب إرجاع ديون التي كانت في وضعية غير قابلة لتسديد.
- عليه خلق زبائن جديدة وإيداع أموالهم ينتج عنها زيادة في صندوق البنك.
- يجب زيادة في رأس المال ورقم الأعمال للبنك.

واستنتجنا من خلال المقابلة أن البنك يعطي اهتماما كبيرا لدور الرقابة الداخلية في تحسين القوائم المالية وذلك من خلال النتائج المتحصل عليها وذلك من خلال الزياراتومقارنة أدائها مع السنوات الماضية وتقوم بتحسينة وتصحيح الانحرافات والأخطاء

كما تعتبر الرقابة الداخلية عاملا محفزا على رفع الأداء البنكي من خلال اجراء العديد من المعايير المالية التي تحمي الوثائق الداخلية للبنك ويتم مراجعتها بشكل دوري من خلال مستندات المراجعة المالية وحساب النسب وفقا لأدوات السوق المالي، وتعتبر المراجعة الدورية للوثائق المالية المستخرجة واكتشاف الأخطاء المحاسبية وتصحيحها لعملائها أي استقرار مخرجات نظام المالي، وذلك برفع الأداء وينعكس ذلك من خلال النتائج المالية المحققة خلال السنوات الدراسة.

كما تنسب الطرق الحديثة المستخدمة في تقدير المخاطر النظامية للبنك مثل طريقة حساب معدل الكفاية الحدية لرأس المال وطريقة camels في حماية وتقدير المخاطر البنكية الائتمانية من الأدوات الكفيلة بتحسين مخرجات النظام البنكي والمحققة من خلال النتائج الايجابية للبنك في السنوات الأخيرة.

خلاصة

بعد تناولنا لنظام الرقابة الداخلية للبنك الخارجي الجزائري، على مختلف الجوانب وكل المراحل ودراسة مدى تطبيق وتحسين القوائم المالية، بإجراء مقابلة وتحليل نتائجها نستخلص ما يلي:

- تبين لنا أن البنك يطبق نظام الرقابة الداخلية فعال ولكنه لا يطبق 100% ب 100 %.
- وجود رقابة شهرية ودورية قصد ضمان شرعية وأمن وصحة العمليات في البنك خاصة من الناحية الإدارية والمحاسبية.
- تحليل القوائم المالية عن طريق المؤشرات والنسب المالية وإستنتاج من خلالها أن البنك في حالة غير مستقرة عن طريق النتائج المتحصل عليها.
- وجود إجراءات وقاية لحماية البنك من الوقوع في المخاطر.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لموضوع دور الرقابة الداخلية في تحسين القوائم المالية، حاولنا إبراز هذا الدور في تحسين القوائم المالية، فهي التي تعمل على رقابة التنفيذ الخطط الموضوعة وتحقيق الأهداف التي تصب إليها الإدارة، وكذلك مقارنة تحليل الفعلي مع ماهو مخطط له وإستخراج الفروقات ومعرفة أسباب الإنحرافات، فالتحليل المالي يمثل الأداة العاكسة لنشاط المؤسسة أمام كل المتعاملين معها ويساعدها في التنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات المستقبيلة والسليمة لوضعية المؤسسة.

كما تعتبر الرقابة الداخلية أداة جد ضرورية في المؤسسات، كون أنها تتضمن كل المقاييس والأدوات التي تضمن للإدارة العليا تحقيق عدة أهداف تتمثل في حماية أصولها والمحافظة عليها ضد الأخطار وضمان دقة البيانات المحاسبية والمالية، بحيث يمكن الإعتماد عليها وضمان الإستجابة للسياسات الموضوعة من خلال إعداد تقارير دورية على نتائج الأنشطة من خلال تجنب الأخطاء والغش والتلاعب.

إختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا توصلنا الى إختبار الفرضيات :

- الفرضية الأولى : والتي تطرأنا لها في الفصل الأول الرقابة الداخلية هي نظام رقابي قوي وفعال بدرجة كبيرة فهو عبارة عن خطة تنظيمية وله دور أساسي في البنك، كما يقوم على تخطيط وتنظيم إداري عن طريق حماية أصوله من السرقة والتلاعب، ما يتميز نظام الرقابة الداخلية بإجراءات تنظيمية وإدارية وغيرها تضمن السير الحسن والوظيفي للبنك وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى : الرقابة الداخلية هي أداة ضرورية لحماية البنك بواسطة إجراءات تنظيمية.
- الفرضية الثانية : من خلال دراستنا في الفصل الثاني وجدنا أن التحليل المالي لا يمكن لوحده من إعداد القوائم المالية للبنك ورقابة عليها بل هناك طرق أخرى كالأدوات الحديثة والمتمثلة في القيمة المضافة والربح المتبقي ويوجد أيضا نظام الرقابة الداخلية والخارجية التي تساعد أيضا في الرقابة على القوائم المالية وهذا ما يثبت نقيض الفرضية الثانية حيث : يتم إعداد القوائم المالية بواسطة مؤشرات ونسب تقليدية ونسب حديثة ويتم مراقبتها عن طريق الرقابة الداخلية والخارجية.
- الفرضية الثالثة :من خلال دراستنا في الفصل التطبيقي وجدنا أن نظام الرقابة الداخلية في البنك الجزائري الخارجي محل الدراسة التزام الأفراد بالإجراءات الرقابية الموضوعة فهي تعتبر برامج فعالة مما يؤدي الى قوة الأداء المالي بها، حيث يساهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في تحسين القوائم المالية للبنك الجزائري الخارجي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة:
- البنك محل الدراسة له نظام رقابي داخلي مستغل بأكمل وجه.
- يعتبر نجاح البنك في التسيير .
- مرهون بتحسين القوائم المالية .

النتائج : وتتمثل في

- إذا ما طبق نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية بطريقة جيدة ومناسبة كان له الدور الفعال في تحسين القوائم المالية، أما في غيابها وجود قواعد واجراءات صارمة وفعالة للنظام من شأنه أن يؤدي الى فشله وعدم قدرته على تحقيق أهدافه المناسبة.
- يعتبر التحليل المالي أداة من أدوات تحليل القوائم المالية بواسطة النسب والمؤشرات المالية لمعرفة الوضعية المالية للبنك .
- يقوم نظام الرقابة الداخلية بتقييم أداء البنك عن طريق إجراءات تساعد على منع وقوع الأخطاء.
- من دراستنا وجدنا أن البنك في حالة غير مستقرة وذلك من خلال النتائج والبيانات المتحصل عليها خلال سنوات الدراسة 2012-2013-2014.

بعد تحليلنا توصلنا إلى مجموعة من التوصيات لتحسين القوائم المالية للبنك وتفعيل دور الرقابة الداخلية.

التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة يمكن إقتراح التوصيات التالية:

- يجب على الإدارة تفعيل نظام الرقابة الداخلية للبنك الذي تعتبر صمام أمانها في كفاءة التشغيل والحفاظ على أصولها وحسن إدارتها للحصول على أفضل النتائج وتحسين أدائها بإستخدام أدوات الرقابة .
- الدقة اللازمة في مراقبة المشرفين لأعمال مرؤوسيهم.
- التأكيد على دقة البرامج الألية في تحليل المعلومات
- إيصال المعلومة الى الموظف المختص بسهولة.
- ضرورة وضع برنامج لتقييم نتائج البنك من سنة لأخرى يسمح بالإكتشاف الأخطاء وتصحيح الإنحرافات.

وايضا يمكن التوصل من خلال البحث إلى مجموعة من التوصيات التي تخص الجانب التطبيقي منها:

- تكثيف وزيادة الدورات التكوينية والتربصات المهنية خاصة الموظفين القدامى لجعلهم على الإطلاع دائم ومتواصل بكل مستجدات عالم البنوك الذي يستم بالتغيير والتجديد المستثمرين .
- يجب على الوكالة إن تشغل مقوماتها الادارية والمحاسبية والمالية من أجل بناء نظام رقابي متين وصلب يتكامل مع أهداف المقر الرئيسي ويحقق ما خطط له.
- العمل على جعل نظام الرقابة الداخلية للبنك أكثر تكاملا من خلال تطوير أنظمته الفرعية المتعلقة بالجوانب الإدارية والمحاسبية والمالية وجعلها متماشية مع طبيعة نشاطه وإمكانياته.

اللآفاق:

لاشك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فان هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم القدرة لتناول كل شيء بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات،لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- دور المراجعة في تفعيل الأداء المالي لمدخلات للبنك.
- دور التدقيق الداخلي في تحسين وتقييم القوائم المالية للبنك.
- المراجعة الداخلية ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية.
- التنظيم المحاسبي ودوره في مراقبة ومعالجة المعلومات في البنوك.
- أهمية تقرير المراجع الخارجي في تحسين مخرجات نظام الرقابة الداخلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

- **الكتب:**

1- أمين السيد أحمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

2- أيمن الشطي، عامر شقر، الادارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، بدون سنة.

3- التهامي طواهري، صديقي مسعود، المراجعة والتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عنكون، الجزائر، 2005.

4- ثابت عبد الرحمان، جمال الدين محمد المرسي، الادارة الاستراتيجية (مفاهيم ونماذج تطبيقية) الدار الجامعية، مصر، 2002-2003.

5- حسين القاضي، حسين دودح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، عمان، الأردن، 1999.

6- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

7- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار اثراء، عمان، الأردن، 2008.

8- خلدون ابراهيم الشديفات، ادارة وتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.

9- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، دار الوراق للنشر عمان، الأردن، 2006.

10- رشاد العصار والآخرون، الادارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر، عمان، 2001.

11- رضوان وليد العمار، أساسيات في الادارة المالية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

12- صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، 1998.

13- طارق حماد عبد العال، التقارير المالية أسس الاعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، مصر، 2005.

14- عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.

15- عبد الفتاح محمد الصحن والآخرون، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية،الدار الجامعية الاسكندرية مصر،2008.

16- عبد الفتاح محمد صحن وسمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2001.

17- عبد الله شاهين والاخرون، دورة في ادارة الائتمان والديون المتعثرة، معهد فلسطين لدراسات المالية والمصرفية، البيرة، فلسطين، 1998.

18- عبد ربه محمد، محمد محمود، طريقك الى البورصة، الدار الجامعية، جامعة عين الشمس، 2000.

19- عدنان تاية النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات المعاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

20- عزيز الدلجاوي، أسس المراجعة علما وعملا، الجزء الأول، القاهرة، 1954.

21- عطا الله أحمد سويلم الحسبان الرقابة الداخلية والتدقيق في البيئة تكنولوجيا المعلومات دار الراية للنشر والتوزيع الاردن عمان 2009.

22- عمر سعيد والآخرون، مبادىء الادارة الحديثة، مكتبة دار الثقافة، عمان، 2003.

23- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية، الدار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.

24- فتحي رزق السوافري وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية (الاتجاهات الحديثة)، الدار الجديدة للطب

25- كنجو عبدو، كنجو ابراهيم، الادارة المالية، دار المسير للنشر، 1997.

26- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

27- محمد اسماعيل بلال، مبادىء الادارة: بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.

28- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، بن عنكون، الجزائر، 2010.

29- محمد رفيق الطيب، مدخل للتسيير، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة.

30- محمد قاسم القيروتي، مبادىء الادارة: النظريات والعمليات والوظائف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

31- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل الائتماني : الأساليب والأدوات والاستخدمات العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003.

32- منير شاكر محمد و الآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، طبعة الثانية، عمان، 2005.

33- يحي حسين عبيد، ابراهيم طه عبد الوهاب، أصول المراجعة، مكتبة الجلاء، المنصورة، مصر، 2001.

- **مجلات ومداخلات :**

1- دهمش ونعيم، تدقيق كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الائتمانية في الدول النامية، مجلة دراسات، المجلد الثاني عشر، العدد 05، 2000.

2- علجيمي حسن خلف، السلسلة العلمية في التقنيات الكمية للشير، التسيير المالي وتحليل المالي، الجزء الأول، 1997.

3- علي عزوز، محمد متلوي مداخلة بعنوانك متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع نظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية " تجارب تطبيقات وأفاق" معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17و18 جانفي 2010.

4- هواري سويسي، مداخلة في: دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث- العدد 07، جامعة ورقلة، 2009-2010.

- **مذكرات والاطروحات:**

1- الحاج نوي، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008.

2- خطاب موسى دريسي، التحليل المالي ودوره في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستر، مالية وبنوك، المركز الجامعي، 2008-2009.

3- زعطوط أحمد، أهمية التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة ماجستر، مالية، جامعة الجزائر، 2001.

4- زيدان، زياد أمين عبد الغني، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية، مذكرة ماجستر غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2001.

5- شدوي معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء في المؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.

6- شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي: حالة بريتش بترليوم، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

7- عبد المالك عبعوب، دور الرقابة الداخلية في البنوك، مذكرة ماجستر، علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2005.

8- مجنح عتيقة، دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستر، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006.

9- محمد الدينوري سالمي، قائمة التدفقات النقدية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

10- وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، مذكرة ماجستر، علوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2009-2010.

- **الجرائد الرسمية:**

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في: 2008/06/20، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في: 2008/06/26 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الؤرخ في: 2008/06/26 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام: 09-05 المؤرخ في : 2009/10/18، المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 76.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام: 09-05 المؤرخ في: 18 اكتوبر2009، المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 76.

- **المواقع الالكترونية:**

1- http://mouhasaba.3oloum.org/t263-topic

- **المراجع بالفرنسية :**

1- C.Maillet-baudrier, A le Manh , op.Cit.

2- Da Gay, M, Auditing Harcourt Brace & Company, New York , 2008.

3- Donald E.Kieso , Jerry J.Weygand, Terry D.Warfield, Int rm diat accounting, 2nd Edition Publisher, John Wiley & Sons, New York, USA, 2007.

4- Heem, G ; Une approche conventionliste de l'évolution du contrôle interne, revue, française de gestion,juin / juillet, aout 2001.

5- Khelssi reda, Audit et audit opèrationnel, houma, alger, 2005.

6- Nourredine sabri, les normes comptables internationales IAS/IFRS & le passage au NSCF algerien, maison des livers, alger, 2011.

7- partrice vizzanova, gestion financier, printed in algeria, prierre adition, 1995.

8- Pascal barneto, « normes IAS/IFRS, application aux etas financiers », donod, paris, 2eme edition,2006.

9- RN.Anthony et J.Dearden, Management control systems :text and cases, in: A. Nabet ,Op.cit.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	-
شكر وعرفان	-
الإهداء	-
ملخص باللغة العربية	-
ملخص باللغة الفرنسية	-
المقدمة العامة	أ-هـ
الفصل الأول: مدخل لنظام الرقابة الداخلية	**27-7**
تمهيد	**7**
المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية	**12-9**
المطلب الأول: تعريف وخصائص نظام الرقابة الداخلية	**11-8**
1. تعريف نظام الرقابة الداخلية	**9-8**
2. خصائص نظام الرقابة الداخلية	**10-9**
المطلب الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلية	**11-10**
المطلب الثالث: وسائل نظام الرقابة الداخلية	**12-11**
المبحث الثاني: أهداف ومكونات نظام رقابة الداخلية	**18-12**
المطلب الأول: أهداف نظام الرقابة الداخلية	**14-12**
المطلب الثاني: مكونات نظام الرقابة الداخلية	**15-14**
المطلب الثالث: العوامل المساعدة لتطور نظام الرقابة الداخلية	**18-16**
المبحث الثالث: مقومات وإجراءات وتقييم نظام الرقابة الداخلية	**26-18**
المطلب الأول: مقومات نظام الرقابة الداخلية	**20-18**
المطلب الثاني: إجراءات نظام الرقابة الداخلية	**23-21**
المطلب الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية	**26-23**
خلاصة	**27**
الفصل الثاني : تقييم نظام الرقابة الداخلية في تحسين القوائم المالية	**54-29**
تمهيد	**29**
المبحث الأول: ماهية القوائم المالية	**39-30**

المطلب الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية	**31-30**
1. مفهوم القوائم المالية	**30**
2. خصائص القوائم المالية	**31-30**
المطلب الثاني: أهداف ومكونات وعناصر القوائم المالية	**35-32**
1. أهداف القوائم المالية	**32**
2. مكونات القوائم المالية	**34-32**
3. عناصر القوائم المالية	**35-34**
المطلب الثالث: أساليب وإعداد القوائم المالية	**39-35**
1. أساليب القوائم المالية	**35**
2. إعداد القوائم المالية	**39-36**
المبحث الثاني: التحليل المالي كأداة لتفسير وتحليل القوائم المالية	**51-39**
المطلب الأول : ماهية التحليل المالي	**40-39**
1. تعريف التحليل المالي	**39**
2. أهداف التحليل المالي	**40**
المطلب الثاني: إستعمالات التحليل المالي للقوائم المالية	**44-40**
1. مجالات التحليل المالي للقوائم المالية	**41-40**
2. الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية	**44-41**
المطلب الثالث : أساليب وأدوات التحليل المالي للقوائم المالية	**52-44**
1. أساليب التحليل المالي للقوائم المالية	**45-44**
2. أدوات التحليل المالي للقوائم المالية	**51-46**
المبحث الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بالقوائم المالية	**54-52**
المطلب الأول: علاقة الرقابة الداخلية بعملية التقييم	**52**
المطلب الثاني: تحسين القوائم المالية من خلال نظام الرقابة الداخلية	**53-52**
خلاصة	**54**
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الخارجي الجزائري- وكالة الجزائر-	**74-56**
تمهيد	**56**
المبحث الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري	**60-57**
المطلب الأول : االتعريف بالبنك الخارجي الجزائري – وكالة الجزائر -	**56**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة البن الخارجي الجزائري	**59-57**
المطلب الثالث: وظائف البنك الخارجي الجزائري	**60**

المبحث الثاني: واقع نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية للبنك	**66-61**
المطلب الأول: مخاطر واجراءات وقائية للبنك	**61**
المطلب الثاني: أدوات وأساليب جمع البيانات	**64-63**
المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج المقابلة	**66-64**
المبحث الثالث: تحليل المالي للقوائم المالية للبنك	**72-66**
المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية المختصرة	**67-66**
المطلب الثاني: تحليل نتائج مؤشرات التوازن المالي	**68-67**
المطلب الثالث: تحليل نسب التحليل المالي	**71-68**
خلاصة	**72**
الخاتمة	**76-74**
قائمة المراجع	**81-78**
فهرس المحتويات	**III-I**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال وملاحق	**V**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة الجدول
الجدول رقم -1-	نسب رأس المال العامل	45
الجدول رقم -2-	نسب احتياج رأس المال العامل	46
الجدول رقم-3-	نسب الخزينة	47
الجدول رقم-4-	نسب السيولة	48
الجدول رقم-5-	نسب الهيكلة المالية	48
الجدول رقم-6-	نسب النشاط	49
الجدول رقم-7-	نسب الربحية	49
الجدول رقم -8-	نسب المديونية	50
الجدول رقم-9-	نسب المردودية	50
الجدول رقم -10-	الأطراف المعنيون بالمقابلة	63
الجدول رقم -11-	سيرورة المقابلة	63
الجدول رقم-12-	الميزانية المالية المختصرة للأصول	66
الجدول رقم-13-	الميزانية المالية المختصرة للخصوم	66
الجدول رقم-14-	قيم الجاهزة	66
الجدول رقم-15-	نتيجة الدورة	66
الجدول رقم-16-	القروض قصيرة الأجل	67
الجدول رقم-17-	رقم الأعمال	67
الجدول رقم-18-	الربح الصافي قبل الضريبة	67
الجدول رقم-19-	حساب نسب المؤشرات المالية	67
الجدول رقم-20-	حساب نسب الهيكلة المالية طويلة الاجل	68
الجدول رقم-21-	حساب نسب الهيكلة المالية قصيرة الأجل	68
الجدول رقم-22-	حساب نسب المديونية	69
الجدول رقم-23-	حساب نسب السيولة والمردودية المالية	69
الجدول رقم-24-	حساب نسب النشاط	70
الجدول رقم-25-	حساب نسب الربحية	70

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة الشكل
الشكل رقم -1-	**إجراءات نظام الرقابة الداخلية**	**23**
الشكل رقم -2-	**علاقة نظام الرقابة الداخلية بالقوائم المالية**	**53**
الشكل رقم -3-	**الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري**	**60**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم -1-	**قائمة الميزانية**
الملحق رقم -2-	**جدول حساب النتائج**
الملحق رقم -3-	**جدول التدفقات الخزينة**
الملحق رقم -4-	**التغير في الاموال الخاصة**
الملحق رقم -5-	**وثائق الرقابة الداخلية للبنك**

قائمة الملاحق